نداء الأرض

على هذه الأرض ما يستحق الحياة

نشرة غير دورية | ملحق يصدر عن إتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) | الإثنين ٢٠١٠/٨/٣٠

دورة بعنوان توثيق الانتهاكات الاسرائيلية

رام الله– نظم اتحاد لجان العمل الزراعي دورة تدريبية بعنوان توثيق الانتهاكات الاسرائيلية في قرية نعلين غرب رام الله، وذلك ضمن مشروع الحق في الحياة الممول من المساعدات الشعبية النرويجية. وبين الاتحاد أن الهدف من الدورة هو توثيق الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين سيما في المناطق المتضررة من جدار الفصل العنصري وتلك الواقعة بالقرب من المستوطنات، حيث اشتملت الدورة طرق التوثيق وآلياته وأنواعه، والتعامل مع الأحداث اليومية وتصنيفها وتوثيقها.

الإفتتاحية

وتستمر المفاوضات ومعها سلب الأرض

فيما تستعد السلطة الفلسطينية لقمة واشنطن التي سيتمخض عنها اطلاق المفاوضات المباشرة بشروط نتنياهو – ليبرمان، غير مكترثة بالرأي العام الفلسطيني الرافض بأغلبيته لتلك المفاوضات، ومتنازلة عن الشروط الهزيلة أصلا التي وضعتها هي للانتقال من المفاوضات غير المباشرة الى المفاوضات المباشرة، يؤكد نتنياهو بجلاء» أن استمرار تجميد البناء في المستوطنات متعذر من ناحية سياسية لأنه سيؤدي الى تفكيك حكومته « وهو الاستيطان الذي لم يتوقف لحظة واحدة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، فيما التجميد المشار له يقضي بتعليق البدء بأعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة (بدون القدس) لمدة عشرة أشهر تنتهي في السادس والعشرين من الشهر المقبل، وهو التعليق الذي لم ينفذ أصلا وفق معطيات اسرائيلية.

نجح نتنياهو فيما أراد، فقد جَلَبَ الفلسطينيين مجدداً الى طاولة المفاوضات المباشرة بشروطه، أي دون تحديد مرجعيات واضحة « حدود عام ١٩٦٧ « وفي ظل استمرار الاستيطان ولم يكتفِ بذلك، بل أكد مرة أخرى أن المطلوب اعتراف الفلسطينيين باسرائيل كدولة يهودية !!، بالتالي فإن المزيد من الضغوط برأيه ستقود في النهاية الى رضوخهم لرؤيته للحل، والتي لا تتجاوز دولة فلسطينية بحدود مؤقتة تغذو مع الزمن وفي ظل الضغوط الاسرائيلية والامريكية والعربية هي الحل الدائم، أي تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة نهائياً.

فإما أن يقبل الفلسطينيون بدولة فلسطينية في كنتونات في الضفة الغربية وبالاعتراف بيهودية دولة اسرائيل ويتنازلون عن القدس وعن حق العودة، وإما استمرار الوضع الحالي أي استمرار الاحتلال والاستيطان بدون أي ثمن تدفعه اسرائيل كدولة احتلال، ومعهما والى جانبهما المفاوضات الثنائية المباشرة الى ما لا نهاية، وذلك في ظل استمرار قيام السلطة بوظائفها وبدورها وفق نصوص اتفاقيات اوسلو، وعدم التفكير حتى، في البدائل الأخرى، باعتبار المفاوضات حياة!، وبديل المفاوضات هو مزيد من المفاوضات!! وهو وضع في غاية الراحة بالنسبة الى نتنياهو وحكومته، سيما في ظل الدعم الأمريكي غير المحدود، وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني والصراع على سلطة وهمية في غزة والضفة تحت حراب الاحتلال. هذا الانقسام الذي سيتعمق ويتسع اكثر في ظل قرار السلطة العودة الى طاولة المفاوضات المباشرة بشروط نتنياهو – ليبرمان، وبالتالي المزيد من الضعف في الموقف والواقع الفلسطيني المنهك اصلا جراء الانقسام وقمع وتنكيل الاحتلال، واجراءات السلطتين المقيدة حتى للحق

التتمة صفحـ7ـة

تهنئة

مجلس إدارة اتحاد لجان العمل الزراعي ومديره العام وكافة موظفيه ومتطوعيه يتقدمون من شعبنا الفلسطيني بأحر التهاني بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وقرب حلول عيد الفطر السعيد، آملين أن يحل العيد العام المقبل وقد استعاد شعبنا وحدته واقترب من تحقيق أهدافه بالحرية والعودة والاستقلال.

وكل عام وانتم بخير

في هذا العدد

- واقع القطاع الزراعي في غزة — صفحـ2ـة
- ورشة عمل حول السيادة على الغذاء — صفحـ4ـة
- نساء يعملن في حفر البرك — صفحـ5ـة
- صيادو السمك في غزة بين مطرقة العوز وسندان الاحتلال — صفحـ11ـة

واقع القطاع الزراعي في قطاع غزة، بين توصيات مختصين لا تُنفذ وخطط مسؤولين لا تجد لتطبيقها سبيلا

غزة- كتب فايز أبوعون

ما إن تُعقد ورشة عمل، أو تُنظم ندوة، أو تُشكل لجنة، لدراسة وضع القطاع الزراعي في غزة، وما آلت إليه أمور المزارعين نتيجة ما حلَّ بهم من خسائر فادحة جراء الحصار، وبأراضيهم من دمار جراء أعمال التجريف، حتى يُسارع المتحدثون المشاركون فيها، سواء كانوا من المختصين أو المهتمين، إلى الخروج بتوصيات كلها متشابهة كونها تُجمِع على سرعة تعويض المزارعين بما يعزز صمودهم في أرضهم.

ولم تكن التوصيات التي خرجت بها ورشة العمل الأخيرة التي نظمتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان مؤخراً بعنوان «واقع القطاع الزراعي في قطاع غزة وأثره على حق المزارع الفلسطيني في مستوى معيشي لائق»، والداعية إلى تشكيل مظلة نقابية واحدة لكافة الأطر الزراعية، وإلى تنمية وترشيد الموارد الزراعية، وبناء قدرات المزارعين عبر زيادة وعيهم بأهمية هذا القطاع، بجديد عن ما ذُكر في ورشات سابقة ولم يُطبق منها إلا القليل القليل فقط.

وأمام هذا العدد الكبير من الندوات وورش العمل واللجان التي شُكلت هنا وهناك، بدأ المزارع الأكثر خسارة وتضرراً، بفعل غطرسة وعدوانية الاحتلال الإسرائيلي أولاً، وإهمال الجهات المختصة سواء الحكومية أو الأهلية له ولأرضه ثانياً، بالعزوف شيئاً فشيئاً ليس عن الذهاب لأرضه الملاصقة للشريط الحدودي فقط، بل وهجرانها خوفاً على حياته وحياة أبنائه أيضاً.

المختصون المتحدثون في ورشة العمل ذاتها، الذين شددوا على أهمية تشجيع السلطة والقطاع الخاص للعمل الجاد من أجل حل مشكلة تسويق المنتجات الزراعية وضمان حماية المنتجات الزراعية، نسوا أو تناسوا أن قطاع غزة يعيش الآن في ظل حصار جائر وظالم منذ أكثر من أربع سنوات، وأن إسرائيل تتحكم بحدوده وسدوده ومعابره، كم تتحكم في جوه وبحره أيضاً.

وضع المزارعين كارثي

الخبير في قضايا التنمية الزراعية المهندس الزراعي تيسير محيسن وصف وضع القطاع الزراعي العام في قطاع غزة بالكارثي، قائلاً: «إنه ورغم الحديث عن وجود خطط كثيرة في السنوات الأخيرة تتحدث عن إعادة تأهيل القطاع الزراعي وعن وجود دراسات محلية ودولية لإنعاشه، إلا أن وضع المزارعين، سيما الملاصقة أرضهم للشريط الحدودي الشمالي والشرقي مع إسرائيل جراء ما يتعرضون له يومياً، من عدوان وتجريف مستمر، هو كارثي للغاية، وهذا يُعيق تنفيذ هذه الخطط».

وأضاف محيسن لـ»نداء الأرض» إن ما تُبذل من جهود خلال السنوات الأخيرة سواء كانت من المنظمات الأهلية العاملة في هذا القطاع، أو المؤسسات الحكومية المختصة، أو حتى من المزارعين أنفسهم وجمعياتهم، لم تصل بعد إلى حد إعادة القطاع الزراعي إلى ما كان عليه قبل الحرب الأخيرة على القطاع.

وبيَّن أن كافة الجهود المبذولة الآن، لا تلبي إلا ما نسبته ٢٥٪ فقط من احتياجات القطاع الزراعي، موضحاً أن هناك محاولات وجهوداً قائمة من قبل المنظمات الأهلية والحكومية لإنعاش هذا القطاع، ولكن هذه المحاولات والجهود وأشكال التنسيق الجارية لم ترتق حتى الآن للمستوى المطلوب، ولا تخضع لخطة وطنية شاملة، بل وتصطدم بمعيقات وعراقيل أفرزها الانقسام الحاصل.

وشدد محيسن على أهمية وجود جسم وطني جامع يضم كافة القطاعات، الحكومي والأهلي والخاص، وخطة تدخل على ثلاث مستويات، أولها آنية عاجلة تعتمد على تعزيز صمود المزارعين على أرضهم، وخطة متوسطة المدى، وأخرى بعيدة المدى تستهدف تأهيل القطاع الزراعي، وهذا يتعلق بالموارد.

بحث جملة من المشاريع ذات العلاقة

يُذكر أن وزارة الزراعة في حكومة الدكتور سلام فياض بحثت خلال الاجتماع السنوي لوزراء الزراعة العرب الذي عُقد مؤخراً في الجزائر، جملة من المشاريع والبرامج ذات العلاقة بإعادة تأهيل القطاع الزراعي، وتعزيز التعاون العربي المشترك في مجال مكافحة التصحر.

وكان وكيل وزارة الزراعة د. عزام طبيلة أكد أهمية القضايا التي بحثها الاجتماع الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك على مستوى بحث ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي في محافظات غزة، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالإنتاج الزراعي ودعم المزارعين، مبيناً أن الاجتماع المذكور عرض ما جاء في تقرير وفد المنظمة العربية الذي زار غزة عقب الحرب الأخيرة وأعد تقريراً حول الخسائر التي ألحقتها الحرب بالقطاع الزراعي والمشاريع والبرامج الكفيلة بتعويض الأضرار التي لحقت بالزراعة والمزارعين.

وبيّن أن واقع الزراعة في قطاع غزة استحوذ على جزء كبير من ورقة العمل التي عرضها وزير الزراعة الدكتور إسماعيل دعيق حيث إنه أعد رزمة من المشاريع والبرامج لعرضها على المشاركين من أجل بحث تمويلها وآليات تنفيذ هذه المشاريع.

٥٨٧ مليون دولار خسائر القطاع الزراعي

وفي سياق متصل طالب رئيس مجلس إدارة جمعية المزارعين الفلسطينيين عاشور اللحام، بمحاكمة الاحتلال الذي تسبب في تدمير الثروة الزراعية، من خلال تجريفه لآلاف الدونمات، واقتلاع مئات الآلاف من الأشجار المثمرة والحرجية، وتدمير عشرات آبار المياه، وتخريب شبكات الري خلال فترة الحرب والعدوان على غزة.

وبيَّن اللحام أن خسائر القطاع الزراعي بلغت أكثر من ٥٦٧ مليون دولار، منها المباشرة بلغت حوالي ١٧٤ مليون دولار، وغير المباشرة وصلت إلى ٤١٣ مليون دولار. ودعت وزارة الزراعة المقالة في غزة، والسلطة الوطنية في رام الله إلى وضع الخطط والبرامج السريعة لإغاثة المزارعين وتعويضهم، وإيلاء القطاع الزراعي أولوية، وتخصيص الموازنات الكافية لحمايته والارتقاء به، وتثبيت المزارعين في أعمالهم، وتعويضهم عن خسائرهم التي تكبدوها جراء الحرب على غزة والحصار، مشيراً إلى أن الخسائر التي طالت القطاع الزراعي، انعكست على الأمن الغذائي، بل وزادت من انتشار الفقر بين ٤٠ ألف عامل يعملون في القطاع الزراعي.

الأزمة تكمن في سياسة الاحتلال

من جهته قال مسؤول نظم المعلومات في وزارة الزراعة المقالة نزار الوحيدي، إن الأزمة لا تكمن في تجريف الاحتلال لأراضي المزارعين، أو في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، ولكن في سياسة الاحتلال الذي فرض خارطة الإنتاج الزراعي، من خلال تشجيع زراعة التوت الأرضي والزهور التي تستهلك المياه الفلسطينية.

وأوضح الوحيدي أن الاحتلال يستفيد من عائدات تسويق هذا المنتج في الخارج، داعيا إلى وضع مخططات زراعية تخصصية تستجيب لاحتياجات المزارعين والمواطنين.

تذبذب في نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي

بدوره قال مدير العلاقات العامة- الغرفة التجارية الفلسطينية د. ماهر تيسير الطباع إن القطاع الزراعي الفلسطيني يمثل القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، إذ يُشكل ما نسبته ٣٠٪ من نسبة القوى العاملة الفلسطينية وما نسبته ٣٥٪من الإنتاج المحلي الإجمالي.

وأضاف الطباع إن هذا القطاع شهد تذبذباً، صعوداً وهبوطاً في نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت هذه المساهمة تتذبذب بين ٣٢٪ و٣٧٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض خلال النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتتراوح ما بين ٢٢٪ و٢٩٪، ثم لتعود بعدها في الصعود في بداية التسعينات لتصل إلى ٣٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي، ومع بداية انتفاضة الأقصى انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي حيث وصلت نسبة المساهمة إلى ١٠,٨ ٪ عام ٢٠٠٤ كما انخفضت نسبة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة لتصل إلى ١٦ ٪ من نسبة القوي العاملة.

وتابع، لا يزال القطاع الزراعي هو الأكثر استهدافاً للسياسات والإجراءات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأرض والمياه والقوى العاملة وصعوبة تصريف الفائض الزراعي، مما أدى إلى خلل في الإنتاج وسوق القوى العاملة الزراعية وفي البنية التحتية والمؤسسات الزراعية وخلل في الخدمة الزراعية المساندة كالتسويق والقروض والإرشاد الزراعي، كما أن البنية التحتية لم تحظ بأي اهتمام من قبل السلطات الإسرائيلية خلال فترة الاحتلال، موضحاً أنه مع بداية انتفاضة الأقصى تآزم وضع القطاع الزراعي، حيث استهدفت قوات الاحتلال هذا القطاع بشكل منتظم ومبرمج من تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار وتدمير شبكات الري وردم آبار المياه وتدمير المنشآت الزراعية، بالإضافة إلى عرقلة حركة التصدير والتسويق بين محافظات الوطن والخارج وشل حركة العمال ومنع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم.

وأمام ما لحق وما يلحق بالمزارعين بشكل خاص، وبالقطاع الزراعي بشكل عام من خسائر فادحة، لابد من وقفة جادة وجهوداً حقيقية تُبذل من قبل الجميع دون استثناء، وعدم تعليق قلة الحيلة، والاتكالية، وعدم التقدم خطوة للأمام على شماعة الاحتلال من جهة، والانقسام من جهة أخرى.

اتحاد لجان العمل الزراعي يصدر تقريره السنوي للعام ٢٠٠٩

رام الله- أصدر اتحاد لجان العمل الزراعي تقريره السنوي للعام ٢٠٠٩، حيث تناول فيه أبرز المواضيع والأنشطة التي نفذها، وذلك ارتباطا مع برامجه الخمسة التي تحتوي على برنامج الخدمات الزراعية وبرنامج مناصرة حقوق المزارعين، والاستجابة للطوارئ وخاصة فيما يتعلق بالحد من البطالة والفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي وبرنامج المساهمة في تعزيز وتمكين المرأة الريفية وبرنامج التنظيم والموارد المالية.

يشار إلى أن الاتحاد خطى خطوات ملموسة خلال العام ٢٠٠٩ باتجاه تعزيز طابعه الشعبي الجماهيري رافعا شعار «العودة إلى الجذور» وهو يحث الخطى هذا العام بذات الاتجاه، سيما وهو يستعد لعقد اجتماع هيئته العامة خلال صيف العام ٢٠١٠، وبنفس الوقت مراجعة وتقييم خطته الإستراتيجية الحالية والإعداد لخطته الإستراتيجية للمرحلة المقبلة التي سيبدأ العمل بها عام ٢٠١١ تزامنا مع إحياء الاتحاد ليوبيله الفضي. في الوقت ذاته أكد على قيم العمل الرئيسة لديه وفي مقدمتها الانحياز للفقراء والمهمشين، التطوع،

الشفافية، المساواة، المساءلة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى تعزيز دور المرأة في الهيئة العامة، وتعزيز دور الاتحاد الوطني والمجتمعي.

كيف تواجه إسرائيل أخطار الايديولوجيا والديموغرافيا والتكنولوجيا ؟

بقلم: ماجد عزام*

«إن استمرار النزاع والواقع الحالي لا يخدم مصالح الولايات المتحدة ولا يمكن أن يبقى مستداماً لجميع الأطراف، خصوصاً في ظل ديناميكيات الديموغرافيا والإيديولوجيا والتكنولوجيا، بل يعد بمزيد من العنف ويهدد إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية، إن حل الدولتين هو المسار الوحيد القابل للتطبيق لضمان بقاء إسرائيل دولة ديموقراطية ويهودية." الكلام السابق جاء في سياق خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أمام مؤتمر إيباك السنوي الذي التئم الأسبوع الماضي في واشنطن، وضمن مرافعة طويلة قاعدتها الأساس الالتزام المطلق بأمن إسرائيل وبالتالي فان الاستراتيجية أو السياسة الأمريكية الراهنة تهدف إلى حفظ المصالح المشتركة الذي يشكل الوضع الراهن خطرا عليها.

حسب تشخيص كلينتون الواقعي والدقيق أيضا تتعرض إسرائيل لأخطار لا يمكن مواجهتها سوى بحل الدولتين أي دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة إلى جانب دولة اسرائيل، قراءة أكثر عمقا لتلك الأخطار تظهر أن الخطر الأول –الايدولوجيا – له بعدان: بعد مباشر رمت إليه هيلاري كلينتون ومعناه، أن استمرار الاحتلال سيؤدى على المدى الطويل إلى تقويض الديموقراطية في دولة اسرائيل وتحولها إلى دولة فصل عنصري-"ابارتهايد"- ثمة بعداً آخر للخطر الايديولوجي لا ينال حظه من الاهتمام ويتمثل: بالتحالف بين الجاليات العربية والإسلامية في العالم خاصة في أوروبا وحركات اليسار ومنظمات حقوق الإنسان من اجل حصار وعزل إسرائيل نتيجة لممارساتها ضد الشعب الفلسطيني خاصة خلال حرب غزة الأخيرة وصولا إلى التشكيك بشرعية وجودها بسبب ايديولوجيتها العنصرية وارتكابها لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهو الخطر الذي اعتبره مركز "رؤية" الإسرائيلى في تقرير نشر منتصف شباط فبراير الماضي بمثابة خطر استراتيجي لا بد أن تنتبه الحكومة الإسرائيلية له وتحشد الأدوات والوسائل الملائمة لمواجهته حتى لو بثمن تغيير الذهنية السابقة التي أعطت الأولوية خلال ستين سنة لوزارة الدفاع وموازنتها ومواردها على حساب وزارة الخارجية الأقل نفوذا وتأثيرا في السياسة الاسرائيلية.

الخطر الآخر أي الديموغرافي يبدو أقل تعقيداً يمكن إيضاحه ببساطة، بعد عقود قليلة ثلاثة أو أربعة على الأكثر سيصبح العرب اغلبية واليهود أقلية في فلسطين التاريخية أي فى الارض الواقعة ما بين البحر والنهر وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية حتى ذلك الحين فستفقد إسرائيل يهوديتها أو طابعها اليهودي وتتحول إما إلى دولة ثنائية القومية لكل مواطنيها أو إلى دولة يهودية تمارس الفصل العنصرى بطريقة فظة وعنيفة وليس من داع للتفكير مليا في نهايتها المحتومة عندئذ.

الخطر الثالث والاخير يبدو ذا طابع أمني ولكنه يتضمن مغزى مهم ايضا، التكنولوجيا الحديثة التي حيدتها الجغرافيا أو همشتها إلى أبعد الحدود بمعنى أن العمق الأمني الإسرائيلى أو الجبهة الداخلية لم تعد بمنأى عن الصواريخ الفلسطينية واللبنانية علماً أن التكنولوجيا نفسها فشلت في بلورة حل عملى ومضاد، «منظومة القبة الفولاذية الاسرائيلية « و–أخواتها – المضادة للصواريخ ليست اكثر من أسلحة باهظة الثمن ومحدودة الجدوى والضمان وما من حل للمشاكل والتهديدات الامنية سوى عبر السياسة والتسوية الذي بات عنوانها حل الدولتين .

في مواجهة الأخطار الثلاث السابقة لا يطرح اليمين فى إسرائيل أي حلول جوهرية سوى المضي قدماً في اتباع قاعدة ما لم يحل بالقوة يمكن أن يحل بالمزيد منها بمعنى اخر الحفاظ على الوضع الراهن الذي تراه كلينتون مؤذيا وخطرا وقوياً على المصالح الأمريكية وحتى الإسرائيلية.

يجب الانتباه إلى أن لغة هيلارى كلينتون وحتى باراك اوباما تتطابق إلى حد كبير مع تلك التي تستخدمها تسيبى لفنى المهجوسة بكيفية الحفاظ على يهودية وديموقراطية اسرائيل والتي كتبت في دستور كديما أن الانسحاب من أجزاء من أرض اسرائيل هو تطبيق للأيديولوجيا الصهيونية وليس تنازل عنها.

لفني كما كلينتون واليسار اليهودى الأمريكي المحيط الآن بالرئيس باراك أوباما يعتقدون جميعا أن ليس من سبيل لمشاكل إسرائيل والأخطار والتحديات التي تواجهها سوى حل الدولتين أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل يهودية وديموقراطية مع السعي الحثيث لتقريب شروط الحل من ثوابت أو لاءات الإجماع الصهيوني لا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين لا للانسحاب الى حدود حزيران يونيو ١٩٦٧ لا لتقسيم القدس العاصمة الأبدية والموحدة لاسرائيل.

يبدو الانتظار مشوقا من أجل معرفة مالات السجالات والتجاذبات الاسرائلية–الامريكية–كما الاسرائلية–الاسرائيلية، فهل سينجح اليمين فى الحفاظ على الوضع الراهن الخطر والمؤذي؟ أم سينجح اليسار–بالمعنى الاسرائيلى طبعا– في فرض وجهة نظرته وانجاح التسوية وإقامة الدولة الفلسطينية بصفتها ضرورة ايديولوجية وديموغرافية وأمنية للدولة العبرية حسب مقاربة تسيبى لفني التي باتت هيلارى كلينتون تتبناها أيضا؟.

*مدير مركز شرق المتوسط للاعلام

الأغوار الفلسطينية ومشكلة التهجير

بقلم: محمد نجوم

لا نعلم حقيقة، هل تهجير الفلسطينيين مجرد مشكلة تضاف لقائمة المشاكل الطويلة التي تلف خُمس مساحة الضفة الغربية متمثلة بالأغوار؟ أم أن حقيقة الأمر أن التهجير هو لب المشكلة وهو محرك أكثر مشاكل الأغوار؟.

تعاني أغوارنا كما يعلم أهلها تمام المعرفة من مشكلة باتت تعرف اليوم بالتهجير، نعم تهجير سكان تحت احتلال من موطن سكنهم الأصلي إلى مواطن أخرى بفعل دولة الاحتلال وهو الأمر المحرم دولياً ووفقاً للنظم والشرائع الدولية الفاعلة في السودان ربما أو الصومال ولكن المفقودة مع الأسف في فلسطين الاحتلال.

التهجير مفهوم واسع ولكن في الحقيقة أبدعت سلطات الاحتلال بتنفيذ سياستها من خلال مجموعة كبيرة من الإجراءات والسياسات الممنهجة، فما يزيد عن ٨٨٪ من مساحة الأغوار الفلسطينية تخضع لسلطات الاحتلال بصورة شبه مطلقة نظراً لتصنيفها على أنها مناطق (ج/C) وفقاً لاتفاقية أوسلو، بالتالي تخضع هذه المناطق للسيطرة الأمنية والإدارية لسلطات الاحتلال مما يسهل تنفيذ الإجراءات والسياسات الإسرائيلية في هذه المنطقة الهامة والاستراتيجية لوجود وحياة الشعب الفلسطيني.

في الحقيقة تتنوع إجراءات التهجير الإسرائيلية والتي تبدأ بحث السكان على الهجرة بأساليب غير مباشرة، فنقص البنية التحتية وغياب مصادر المياه النظيفة وغياب الكهرباء وضعف المواصلات ومصادرة الأراضي الزراعية وعشرات الإجراءات، تدفع السكان للبحث عن العيش الكريم في مناطق أخرى تتوفر فيها الخدمات التعليمية والصحية والمعيشية المحترمة، وهو حق للسكان أي العيش الكريم والذي بات من الصعب الحصول عليه ضمن هذه السياسات، فما يجد السكان بداً من الهجرة والرحيل عن الأغوار إلى مناطق مختلفة من الضفة الغربية، مما سيفضي لإخلاء الأغوار من السكان على المدى الطويل.

ربما ضمن ما سبق من معطيات نتحدث عن المدى الطويل، أما عند الحديث عن هدم المنازل على رؤوس سكانها ومصادرة الممتلكات وإتلاف ما لا يمكن مصادرته فإن هذا يدفع باتجاه الهجرة الفورية، والآن ولنتمكن من رسم الصورة الصحيحة، لا نتحدث عن هدم مسكن واحد أو عدة مساكن فقط، بل نتحدث عن إزالة تجمعات سكنية بالكامل عن خارطة الأغوار، فحين تقدم سلطات الاحتلال قبل عدة أسابيع على هدم جميع مساكن ومعرّشات السكان لمنطقة الفارسية والتي بدت كأن إعصاراً ضربها، ثم وبعد عدة أيام تعود جرافات الاحتلال لتهدم الخيم التي بنيت لإغاثة السكان المتضررين بصورة مؤقتة والتي لم تنج بدورها من غطرسة الاحتلال. نحن الآن نتكلم عن سياسة " التهجير القسري " بصورتها المتقدمة والتي تغير من الخارطة السكانية للمنطقة.

ما يلفت الانتباه أن الفلسطينيين هم فقط من لا يرون الهجمة على الأغوار على حقيقتها، كيف لا وتعاقب الحكومات الإسرائيلية تحمل معها نفس المخططات للمنطقة، فحكومة أولمرت كما حكومة شارون، وحكومة إيهود باراك أو أية حكومة أخرى سبقت أو تنتظرنا مستقبلاً تتفق جميعها على أهمية بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية، وضرورة تأمين الحدود الشرقية مع الأردن وضرورة منع الاتصال الجغرافي للفلسطينيين بالأردن، وأهمية الأغوار للاقتصاد الإسرائيلي وأهمية الأغوار كمصدر للمياه، أما على الصعيد الفلسطيني، فأين هي الأغوار في أجندتنا السياسية؟ ولماذا لا يوجد تطوير للمنطقة واستهدافها بالتنمية والتطوير استهدافاً قد يمنع أو يخفف على الأقل من العوامل التي تدفع السكان للهجرة قسراً عن أرضهم ومساكنهم وقراهم وحياتهم وماضي أجدادهم إلى مناطق متفرقة؟.

في الحقيقة المرة ترتبط الأغوار ببرنامج طويل المدى يهدف الاحتلال عبر تنفيذه ومن خلال إقامة العشرات من المستوطنات والمعسكرات ونقاط التفتيش والخنادق والطرق الالتفافية، بالإضافة لآلاف الدونمات المصادرة والمغلقة عسكرياً ومناطق التدريب ومناطق إطلاق النار وحقول الألغام لإغلاق وعزل الأغوار وسكانها الذين سيعانون من المزيد من الفقر والبطالة وقلة المساكن والممنوعات من أساسيات الحياة كالتنقل والمياه والخدمات الصحية.

ختاماً، بات اليوم لزاماً علينا وضع الأغوار الفلسطينية على رأس أولوياتنا وجعل الأغوار الفلسطينية رمزاً للصمود والتحدي والتشبث بالأرض، فلا يعقل أن نترك المزارع المعزول الفقير بين براثن المستعمرين مدعومين بأعتى آلات الظلم الصهيونية، متمثلة بجيش الإجرام الإسرائيلي من جهة وبين الفقر والبطالة والمعاناة من نقص الخدمات أو انعدامها من جهة ثانية، لذا حان الوقت لنقف جميعاً لنعمل معاً وعلى جميع المستويات دعماً للصمود المشرف لأهلنا أبناء الأغوار الفلسطينية.

مستوطنون يقتلعون أشجار الزيتون في نابلس

نابلس– اعتدت مجموعة من المستوطنين على أراضي المزارعين في قرية عقربا جنوب شرقي محافظة نابلس وقامت باقتلاع العشرات من أشجار الزيتون.

يشار إلى أن اتحاد لجان العمل الزراعي واللجنة الزراعية في عقربا كانا قد نظما مسيرة حاشدة انطلقت من قرية عقربا باتجاه الأراضي المصادرة، وذلك ضمن مشروع الحق في الحياة الممول من المساعدات الشعبية النرويجية، حيث شارك في المسيرة اللجان الزراعية في منطقة نابلس وبلدية عقربا ومتطوعون أجانب حضروا من مختلف البلدان للمشاركة في الفعاليات، بالإضافة إلى ممثلين عن اتحاد لجان العمل الزراعي وعدد كبير من المزارعين، حيث قاموا بزراعة أشتال زيتون فوق الأراضي المصادرة.

يذكر أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على الأراضي الزراعية الواقعة بمحاذاة القرية تحت حماية قوات الاحتلال الأمر الذي استدعى تدخل المزارعين لإيقاف مصادرة الأراضي، إلا أن المستوطنين عادوا من جديد وقاموا باقتلاع الأشجار التي تمت زراعتها في المنطقة.

الواقع الحالي لوضع المياه في محافظة الخليل

بقلم: جهاد جرادات*

عند الحديث عن موضوع المياه في محافظة الخليل، نجد أن المواطن الفلسطيني في المحافظة محروم من ابسط الحقوق وهي الحصول على احتياجاته الكافية من المياه، وذلك بسبب الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه في المحافظة، فمع بداية فصل الصيف تعاني عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية في شتى أنحاء المحافظة من العطش بكل ما في الكلمة من معنى، ومن نقص وشح شديد في المياه اللازمة للاستخدامات المنزلية المختلفة وما يتبع ذلك من آثار سلبية على صحة المواطنين. فهناك علاقة وثيقة بين كمية المياه المتوفرة للمواطن وصحته، كما أن نقص المياه يتهدد مئات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، مما يتسبب في خسائر اقتصادية ومادية كبيرة للمزارع الفلسطيني، حيث أن كمية المياه المتوفرة للمواطن لا تكاد تكفي لاستخداماته المنزلية الضرورية.

وتبدأ استعدادات المواطنين للتعامل مع أزمة المياه في فترة مبكرة من العام، ومن هذه الاستعدادات تخزين المياه في الآبار المنزلية وذلك في حال توفر بئر منزلي، أما في حال عدم توفر البئر ففي خزانات المنازل، وتعتبر ظاهرة السهر حتى ساعات الفجر بانتظار تدفق المياه في الشبكة العامة من اجل استغلال هذه الفترة و ملء الخزانات المنزلية وكل وعاء أو إناء يمكن تخزين المياه فيه ظاهرة تميز صيف محافظة الخليل. حيث يستغل المواطنون كل لحظة تدفق للمياه في الشبكة العامة لان ذلك قد لا يتكرر إلا بعد فترة قد تصل إلى شهر أو أكثر في بعض المناطق. وتعاني بعض المناطق في المحافظة من نقص في المياه معظم أيام السنة تقريبا، إلا أن المعاناة الحقيقية والشاملة تبدأ في شهر حزيران وتمتد إلى شهر تشرين ثاني، حيث يبدأ فصل الصيف وتنتهي المياه التي تم تخزينها في فصل الشتاء.

وتزداد مشكلة المياه في المحافظة تفاقما من عام لآخر بسبب عوامل مختلفة، أساسها ما يتعلق بالاحتلال من عدم حصولنا على حقوقنا المائية بشكل كامل، ومماطلة الجانب الإسرائيلي في المفاوضات حول المياه. كما أن السياسة التي تتبعها شركة «مكوروت» الإسرائيلية التي تزود بعض المناطق في المحافظة بالمياه تعتمد على التمييز العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين على خلفية قومية، ففي الوقت الذي تعاني معظم البلدات في المحافظة من انقطاع مستمر ومتكرر للمياه قد يصل إلى شهر أحيانا في بعض المناطق، يتمتع سكان المستوطنات بتدفق المياه طوال أيام السنة دون انقطاع، واستهلاك للمياه في المجالات المختلفة دون قيد أو تقنين من قبل شركة «مكوروت» الإسرائيلية كما هو دارج في البلدات داخل إسرائيل. وتقوم شركة «مكوروت» بتقليص كمية المياه التي تبيعها للفلسطينيين في أشهر الصيف من اجل تعويض الزيادة في استهلاك المستوطنات في هذه الفترة على حساب المواطن الفلسطيني. ففي بلدة يطا مثلا وخلال أيام الصيف تقوم شركة «مكوروت» بفصل المياه عن البلدة من الساعة السادسة صباحا وحتى الساعة السابعة مساء، وعند السماح بتدفق الماء تقوم بوضع سدادات بين المحبس والعداد الرئيسي لتقليل كمية المياه المتدفقة.

بالإضافة إلى المخاطر والمشكلات التي تعاني منها محافظة الخليل في موضوع المياه والناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات، تواجه البلديات والمجالس المحلية العديد من المشاكل أهمها:

١- ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات المياه، حيث يصل في بعض البلدات إلى ٤٠٪، ومن أسباب ارتفاع نسبة الفاقد الشبكات المهترئة التي باتت بحاجة إلى إعادة تأهيل، حيث أن جزءا من هذه الشبكات قديمة وتعاني من التلف ويتم فقد نسبة كبيرة من المياه الجارية في الشبكة قبل أن تصل إلى البيوت. وهناك مشاكل أخرى تعاني منها شبكات المياه تتمثل في التنظيم العشوائي وعدم إتباع المواصفات الهندسية في تمديد الشبكات، فبعض هذه الشبكات مكشوفة في وسط الشوارع العامة والأراضي الزراعية مما يعرضها للكسر المستمر نتيجة لحركة الآليات والسيارات ويسبب تسرب كميات كبيرة من المياه.

٢- الاستعمال غير القانوني(السرقة): يضاف إلى الشبكات المهترئة كأحد أسباب ارتفاع نسبة الفاقد، ظاهرة تعاني منها المحافظة في السنوات الأخيرة، وهي الاستعمال غير القانوني للمياه(السرقة). وهناك نوعين من السرقة، الأول: الارتباط غير القانوني بالخطوط الرئيسية الناقلة للمياه من الآبار الرئيسية إلى مناطق المحافظة المختلفة وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في المناطق الزراعية الواقعة في منطقة «C»، مما يحرم التجمعات السكانية المرتبطة بهذه الخطوط من المياه بشكل كامل خلال أيام الصيف. والنوع الثاني: السرقة من شبكات المياه التابعة للبلديات داخل حدود البلدية.

٣- التجمعات السكانية الغير مربوطة بشبكات المياه: ويبلغ عددها ٩٦ تجمعا وهي محرومة من خدمة التزود بالمياه ويقدر عدد سكانها بحوالي ٦٣٤١٠ نسمة تقريبا. وتعتمد هذه التجمعات على المياه التي تجمع في آبار الجمع خلال فصل الشتاء، وفي حال نفاذ هذه الكمية تعتمد على شراء صهاريج المياه من التجار المستقلين أو من البلديات، وتتركز هذه التجمعات السكانية في ريف يطا وريف دورا.

٤- افتقار معظم التجمعات السكانية في محافظة الخليل لشبكات المجاري العامة، حيث يتخلص معظم سكان المحافظة من المياه العادمة المنزلية في حفر امتصاص خاصة، ويؤدي ذلك إلى تلويث مياه الآبار المنزلية والينابيع. وتوجد في محافظة الخليل مناطق محدودة تتوفر فيها شبكات مجاري عامة هي مدينة الخليل، وبلدة خاراس وتغطي ٨٠٪ من البلدة، و بلدة نوبا وتغطي ٦٠٪ من البلدة. كما تفتقر المحافظة لمحطات تنقية المياه العادمة.

٥- تعاني البلديات من مشكلة وهي تدني الجباية وعدم تجاوب المواطنين في دفع الفواتير المستحقة عليهم كأثمان مياه وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني وهذا بدوره يؤثر سلبا على طبيعة الخدمة المقدمة للمواطن في هذا المجال من قبل البلديات.

دور البلديات في حل الأزمة:

في ظل هذا النقص الحاد في المياه خلال فصل الصيف تلجأ البلديات والمجالس القروية في المحافظة إلى العديد من الإجراءات للتعامل مع هذه الأزمة خلال الصيف ومن هذه الإجراءات:

١- تقسيم البلدات إلى عدة أحياء وتزويدها بالماء بالتبادل حسب الكمية المتوفرة، حيث يحصل كل حي على الماء كل عدة أيام لعدد من الساعات وذلك للحصول على الماء اللازم للاحتياجات الأساسية فقط.

٢- تزويد المياه للمواطنين من خلال الصهاريج التابعة للبلديات وخصوصا المناطق المرتفعة التي لا تصلها المياه بسبب الضغط المنخفض للمياه في الشبكة. وهناك بعض البلديات لا تمتلك صهاريج تابعة لها وتلجأ إلى استئجار الصهاريج الخاصة. و يخضع تزويد المواطنين بالمياه من خلال الصهاريج لمبدأ الدور والانتظار وذلك لكثرة أعداد المواطنين المسجلين لشراء المياه بواسطة الصهاريج. ففي بلدة الظاهرية التي تعاني من نقص حاد في المياه يبدأ التسجيل لهذه الصهاريج من بداية شهر نيسان، وقد ينتظر المواطن مدة تزيد على الشهرين للحصول على صهريج من الماء بسعة ١٠ كوب. وفي الوقت الذي يتراوح سعر الكوب الواحد من المياه التي يتم تزويدها من الشبكة الرئيسية مابين ٤-٥ شيكل، فان سعر المياه المباعة بالصهاريج من البلدية للمواطنين يتراوح بين ١٠-٢٠ شيكل للكوب الواحد وذلك حسب بعد المسافة.

٣- رفع سعر المياه إذا تجاوز الاستهلاك عدد معين من الأمتار المكعبة تحدده البلدية للحد قدر الإمكان من استهلاك المياه. حيث قامت بعض البلديات بتطبيق هذا الإجراء ولكن لم يعط النتائج المتوقعة ولم يلق استجابة من قبل المواطنين.

وبالرغم من هذه الإجراءات التي تقوم بها البلديات في المحافظة لتوصيل المياه إلا أن الكميات المزودة من خلال الشبكات لا تكفي حاجة المواطنين الأساسية، كما أن طول فترة انتظار الدور بين الأحياء أو انتظار صهاريج البلدية يدفع المواطنين لشراء الصهاريج من التجار المستقلين، وفي هذه الحالة يصل سعر الكوب الواحد مابين ١٥- ٣٥ شيكل حسب المزود وبعد المسافة كما يحصل في بلدات جنوب الخليل مثل الظاهرية والسموع ويطا. ومن ناحية أخرى فان مياه هذه الصهاريج غير مضمونة المصدر وقد تكون أحيانا ملوثة مما قد يسبب حصول بعض الأمراض.

*منسق اللجان الزراعية في شمال محافظة الخليل

السوق الفلسطينية وبضائع المستوطنات، لماذا ليست مقاطعة شاملة للبضائع الاسرائيلية؟

بقلم: د.طه الرفاعي

إن مقاومة أي شعب لمحتليه يمكن تقسيمها الى أربع درجات من المقاومة: أولاها: أن يقوم الشعب الخاضع للاحتلال بمقاطعة منتجات محتليه والاعتماد على مصادره الذاتية على الرغم من محدوديتها حتى لا يكون مساهما في دعم مقدرة محتليه على استمرار احتلاله. وثانيا: أن يرفض هذا الشعب الواقع تحت الاحتلال التعامل مع كافة الوثائق الصادرة عن هذا الاحتلال كوثائق الهوية الشخصية وغيرها. وثالثا: العصيان المدني الشامل بما يحمله من أدوات ومعان. ورابعا: الثورة المسلحة بما تحمله من أدوات ومعان. مما تقدم نلاحظ ان مقاطعة بضائع المحتلين هي أضعف الإيمان.

إننا إذ نقدر عاليا الجهود الرسمية العاملة على التوجه لمقاطعة منتجات وخدمات المستوطنات وتجريم التعامل معها، فإننا نرى واعتمادا على ما صدر من مطبوعات من الجهات الرسمية الفلسطينية حول منتجات المستوطنات ان هذه المنتجات هي بالمئات وقد يكون ما خفي أعظم. ونحن نسأل هل من الممكن لهذه الحملة ان تنجح في حال اقتصرت على ما يعرف بانتاج المستوطنات؟. إن الانتاج حسب ما أعلن عنه هو بمئات الاصناف وكل صنف يحتاج لعمل شاق ودؤوب لتحديد هويته، فهل بعد كل هذا العمل لتحديد هوية المنتج هل يمكن للمستوطنة ان تقوم بتغيير بسيط على شكل او اسم المنتج أو أي تغيير آخر بحيث يسهل اعادة تسويقه لدينا وعندها سنحتاج ربما لعدة أشهر أو سنوات لإعادة اكتشافه مره أخرى؟.

إن التعامل مع منتجات وبضائع الاحتلال على أساس أن بعضها شرعي وقانوني والبعض الآخر هو غير شرعي ومخالف للقانون قد يحمل في طياته بذور فشل مثل هذا الجهد المبارك وهذا الهدف الوطني النبيل. إن الاحتلال بحد ذاته هو غير شرعي، وبالتالي فان التعامل مع منتجاته كلها هو أيضا غير شرعي. إن المنتج الوطني الفلسطيني وصل من الجودة مستوى ترتاح له النفس في كافة المجالات من أدوية ومواد غذائية ومنتجات مختلفة أخرى. إن جودة المنتج الفلسطيني وتبني السلطة الفلسطينية لمسألة المقاطعة عنصران بالغا الاهمية في نجاح هذه الحملة، ولكن حتى تنجح الحملة وحتى لايكون هناك مجالات للالفاف عليها فانها يجب ان تكون حملة شاملة لكافة منتجات وبضائع الاحتلال. إن القول أن هناك اتفاقيات يجب الالتزام بها وخلافه من الحجج سوف يكون مدخلا لاجهاض أو على الأقل تقليل فاعلية الحملة، إن شراكة حقيقية ما بين السلطة الرسمية وما بين منظمات المجتمع الاهلي وما بين القطاع الخاص وهو المستفيد الاول اقتصاديا من المقاطعة، مضافا إلى هذا وعيا جماهيريا حول ضرورة واهمية المقاطعة كأحد أساليب المقاومة سوف يؤدي لنتائج ملموسة وذات فاعلية.

على المنظمات الغير حكومية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع الاهلي المختلفة وعلى الأطر الجماهيرية وعلى مختلف الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ان تقوم بدورها في انجاح هذه الحملة التي جاءت متأخرة عقود من الزمن، إن تنسيق جهود هذه المؤسسات والاحزاب مع الجهد الرسمي لهو فرصة حقيقية للتخلص من بضائع الاحتلال والى الابد وما يعنيه هذا من نتائج ايجابية على المستوى المقاوم للاحتلال وعلى المستوى الاقتصادي.

ان لم تستطع السلطة رفع شعار مقاطعة المنتجات الاحتلالية بغض النظر عن مصدرها واكتفت برفع شعار مقاطعة منتجات المستوطنات فان هذا لا يمنع المؤسسات الاهلية من العمل على تحقيق شعار مقاطعة كل المنتجات الاحتلالية بغض النظر عن مصدرها. إنها فرصة حقيقية وتاريخية لتحقيق هذا الهدف، حيث سيكون ولأول مرة هناك سلطة ترفع شعار مقاطعة منتجات المستوطنات ومؤسسات اهلية ترفع شعار مقاطعة كافة المنتجات الاحتلاليه. فتضافر الجهدين الرسمي والشعبي كل تحت شعاره المعلن سوف يؤدي إلى انجاز تاريخي تأخر عشرات السنين. الضمانة الحقيقية لتحقيق هذا الشعار هو التفاف جماهيري واسع حوله وخاصة من قبل فلاحينا ومزارعينا الذين امتزج عرق كدهم وكدحهم بحبات تراب هذه الارض الطيبة المباركة والتي هي محور وجودنا. فالاستيطان والاحتلال يستهدف اول ما يستهدف الأرض، ويعمل على مصادرتها واقتلاع شجرها وقتل وتهجير فلاحها ومزارعها فهل نكون له عونا بشرائنا لمنتجاته؟.

إن الاحتلال يضع استراتيجيته على أساس أنه باق في ارضنا إلى الأبد فهل نعزز من فرص بقائه بشرائنا وتعاملنا مع منتجاته؟.

أما آن الاوان لنفهم هذا الاحتلال انه لا بد الى زوال وان وجوده عندنا مكلف وبدون فائدة له؟!.

أما آن الاوان لنبدأ باضعف الإيمان؟.

نحو تنمية تعزز صمود المزارع

بقلم: خالد برهم

التنمية كلمة لها بريق خاص، لكنها مواربة في المضمون، نستحضرها كثيرا في حياتنا اليومية ونبحث عنها بين المفردات، لكي نسقطها على جميع مناحي الحياة، فلها ألقها الخاص حين نطلبها ولكنها مراوغة زلقة في التطبيق، فجميع الدول والجماعات تحتاجها في سياق سعيها للتقدم الايجابي، وهذا الايجابي يجب أن يكون شموليا، فهل تتحقق التنمية في نطاقها الضيق؟ وهل يكون لها جزئية التكوين؟.

لا بد لنا عند الحديث عن التنمية في فلسطين من أن نشير إلى القصور الكبير الذي يعتريها، حيث أنها تفتقد إلى التخطيط، وهي تنمية مستلبة يضفي عليها الآخر بعدا ليس سارا، وهي تتعرض للتزوير في معطياتها لكي تخدم هدفا سياسيا طال انتظاره، فالتنمية لها شروطها ولها ظروفها، وللتنمية أيضا إسقاطاتها الكثيرة، ولأننا نستهدف في هذه المقالة بعض عناصر التنمية ألا وهي التنمية الزراعية مع التأكيد على أن التنمية وحدة واحدة، لها سمة التكاملية، فيجب على عناصرها أن تتجاور وتتحاور فيما بينها لكي تنتزع من هذه الجدلية شكلها الخاص المطلوب.

لقد شكل القطاع الزراعي دائما رافدا مهما من روافد الدخل في فلسطين، وهو كذلك قطاع يستوعب حيزا كبيرا من مجمل العمالة في فلسطين، وهو أيضا شكل دائما جذرا مهما لكثير من الصناعات التي تقوم عليها صناعتنا في فلسطين، وعلى أرض هذا القطاع تقوم معركة شرسة بين مشروعنا الوطني وبين مشروع الصهاينة التوسعي، والقطاع الزراعي له مدلولاته الكثيرة في الوعي الفلسطيني، حيث تشكل في سياق عمر طويل توافدت عليه أجيال كثيرة، وهذا ما أدركه الصهاينة المحتلين، حيث ضاعفوا جهدهم للاستيلاء عليه من رحم تلك الذاكرة في عملية سطو كبرى لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

لكن في المقابل هل يتوازى الجهد المبذول وطنيا على صعيد تنمية هذا القطاع مع حجمه و أهميته الكبيرة ؟ بالقطع لا.

وهي ليست كبيرة لان التنمية في فلسطين لم تعط هذا القطاع حقه المطلوب، والشواهد على ذلك كثيرة من قبيل الميزانيات وموقعه في البرامج الوطنية، حيث أن قطاعات أخرى هامشية قد تستحوذ على ميزانيات واهتمامات اكبر من تلك التي تعطى لهذا القطاع على الرغم من أن الدور الوطني المنوط بالمزارع الفلسطيني لتعجز عن حملة الجبال من حيث خطورته وتداعياته على المشروع الوطني، فسياسة التهويد والاستيلاء على الأرض الزراعية وإغلاق المساحات الواسعة وجعلها مناطق عسكرية، وغيرها الكثير الكثير من الممارسات الصهيونية التي تستهدف أولا وأخيرا الأرض الزراعية لكي يتم سرقتها وتوسعة الكيان الصهيوني عليها، وهي تستمر في ذلك، في حين يقف المزارع الفلسطيني ومعه عدد من المؤسسات الوطنية كالطود الشامخ في ملحمة بطولية إزاء هذا العدوان الصهيوني، رغم الإمكانيات المتواضعة مقابل جبروت وقوة مشروع الآخر المدعوم أمريكيا وأوروبيا على الأقل.

والسؤال الذي يطغى على مساحات هذه المسألة، هل هذا يكفي؟ هل يكفي هذا الجهد لمجابهة مخطط الآخر الصهيوني التهويدي والتوسعي؟ الإجابة بالقطع لا، حيث أننا بحاجة إلى برنامج وطني متكامل يأخذ بالاعتبار جذور المسألة وابعادها الكثيرة بمستوياتها المختلفة. إن صمود المزارع لا يحتاج للعمل العشوائي المتفرق، بل يحتاج تنسيقا واسعا بين جهات العمل المختلفة بمستوياتها الرسمية والشعبية، بحيث تأخذ هذه الجهات على عاتقها تشكيل جسم له سمة الحائط الذي يستطيع أن يحمي المزارع في هذه المعركة المصيرية التي ستقرر لاحقا من سيحتفظ بهذه الأرض، أصاحبها الذين تسيل روحهم رقة وحنانا لها، أم ذلك السارق الذي جاء من بعيد لكي يسرق الأرض ويزور تاريخ هذه البلاد؟.

إن وضع الإستراتيجية الوطنية التي تندرج داخلها جميع العناصر المختلفة من تنموية واغاثية تستهدف المزارع لهي الأساس الصلب الوحيد في هذا السياق، فرفد المزارع بشروط تعزيز صموده ومحاربة الفقر في التجمعات الزراعية ومساعدته في الحصول على متطلبات عناصر ديمومته الزراعية، ومساعدته في الحصول على وسائل الإنتاج والوقوف معه في وجه الكوارث الطبيعية، ودعمه المادي والمعنوي وتنمية قدراته التسويقية لمنتجاته لكي تنافس منتجات الآخر وتوفير عنصر المياه له، وكذلك توفير متطلبات الحياة الأخرى له ولأسرته، ودعمه لوجستيا لمساعدته على الصمود في أرضه.

إن بعض الأفكار التي يروج لها البعض للتنمية في فلسطين لهي أفكار لا تصب في مسار التنمية الحقيقي، ففكرة المناطق الصناعية فكرة خاطئة لا تخدم في مدلولاتها فكرة التنمية المستدامة، فهي فكرة تخدم مشروع الآخر بيئيا واقتصاديا وسياسيا أكثر مما تخدمنا نحن، وبالطبع فإن المزارع سيدفع ضريبة كون المناطق الصناعية التي يروج لها البعض هي تجمعات ستقام على الأرض الزراعية، وستخلق تداعيات بيئية واجتماعية خطيرة عدى عن كونها دافعا لابتعاد المزارع عن أرضه، وهي كذلك تزيد من ارتباطنا بالآخر في حين أن المطلوب هو الانعتاق والانفلات منه كشرط مهم جدا من شروط التنمية في فلسطين، فالتنمية لا تتحقق إلا حين يتوفر شرطها الأساسي ألا وهو الاستقلالية، ولأن مشروع الآخر ينبثق من فكر احتلالي بغيض فإن الشراكة معه دائما لا تصب في المصلحة الفلسطينية، مع العلم أن الاستقلال الاقتصادي هو شرط أساسي في الاستقلال السياسي.

ومن هنا فإن التنمية الحقيقية هي التي تأخذ في الاعتبار مصلحة هذا المزارع أولا وأخيرا بحيث يتعزز من خلالها صموده الوطني على ارض آبائه وأجداده.

هل الإعلام الفلسطيني منصف بحق قضايا التغير المناخي؟

بقلم: محمد عويضات

أصبحت وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً في تنمية الوعي بقضايا التغير المناخي ومشكلاته، وتعميق شعور المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه البيئة، ونشر مفاهيم التنمية المستدامة، خاصة بعد تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها، وتزايد حاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي والتغيرات المناخية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

الحديث عن التغير المناخي في فلسطين يعد لدى الكثيرين نوعا من الترف الاجتماعي لأنه ببساطة من وجهة نظرهم تبقى في مؤخرة سلسلة اهتمامات المواطن، وينسحب الأمر نفسه على اهتمامات صاحب القرار، سواء كان في السلطة التشريعية أو التنفيذية، ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي لأن الإنسان زائل وفاني والبيئة باقية منذ آلاف السنين، لكن الإنسان هو من دمرها وأساء إليها مما أثر وسيؤثر مستقبلا على الأجيال القادمة إذا لم يتم وضع الحلول والخطط الآنية والمستقبلية منذ الآن، بل أن بعض المشاكل البيئية مثل الاحتباس الحراري تعد مشكلة عالمية تستدعي عقد مؤتمرات دولية لإيجاد حل لها وهنا يساهم الإعلام البيئي بشكل كبير في الحفاظ على البيئة من خلال التعريف بهذه القضايا والدفع باتخاذ إجراءات وقرارات تلزم المواطنين وأصحاب الشركات والمعامل بالحفاظ على البيئة.

إن الإعلام البيئي والإلمام بقضايا التغير المناخي يهم كل فئات المجتمع، والتأثيرات والأضرار الناتجة عن الكوارث أو التلوث لا تميز بين فئة وأخرى، لذلك فإن على هذا الإعلام أن يتوجه إلى الجماهير لتكون قوى ضاغطة لحث أصحاب القرار على انتهاج سياسة إنمائية متوازنة تحترم البيئة وتحافظ على مواردها الطبيعية، كما عليه أن يتوجه إلى العلماء والمفكرين والمثقفين لحثهم على وضع قدراتهم الإبداعية للحفاظ على توازن الطبيعة والحد من تلوث البيئة، والى السياسيين وأصحاب القرار للتشديد على أن مسؤولياتهم لا تنحصر في مجموعة معينة من المواطنين أو في حقبة زمنية محددة، بل على مر الزمن. وقد اتسم التناول الإعلامي لقضايا التغير المناخي بخاصتين أساسيتين: الأولى بالتركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة محددة الانتشار والتي تخاطب فئة العلماء المتخصصين والمعنيين بدراسة المواضيع البيئية بصورة متخصصة والخاصية الثانية هي اهتمام وسائل الإعلام واسعة الانتشار بالتغطية الإعلامية الإخبارية في الأساس بالمؤتمرات والبحوث المعنية بقضايا البيئة، إضافة إلى نشر الحوادث المهمة التي قد تقع هنا أو هنا والتي ينتج عنها إضرار بالبيئة خلاصة القول أن الإعلام الفلسطيني مقصر بحق القضايا البيئية .

وتشير الدراسات إلى أن قنوات التليفزيون الأرضية والفضائية تلعب الدور الأول في توصيل المعلومات البيئية للمواطنين في دول العالم الثالث، حيث ترتفع نسبة الأمية، ثم الراديو، فالصحف والمجلات، وأخيراً شبكة الانترنيت. أما في الدول المتقدمة، فإن الصحف والمجلات تأتي في المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام البيئي، يليها التليفزيون، ثم شبكة الانترنيت وبناء على ما تقدم يعتبر دور وسائل الإعلام الفلسطينية مقصر بل مغيب في معظم وسائل الإعلام وذلك لعدة أسباب حسب وجهة نظري منها إن التخصص في العلوم البيئية وعلوم المناخ في المنطقة جديد نسبياً ضمن التخصصات البيئية الكثيرة. وطبيعة المشكلة البيئية لا تشكل سبقاً صحفياً إلا إذا تعلقت بكارثة بيئية أو بأضرار فادحة ناتجة عن التلوث. كذلك عند تناول البعد البيئي لمشكلة رئيسة فإن ذلك يتطلب الإلمام بتخصصات أخرى لأن قضايا البيئة والمناخ ذات أبعاد متداخلة مع الاقتصاد والتنمية والاجتماع والسياسة. والزمن المطلوب لكتابة تقرير صحفي بيئي يستغرق وقتاً أطول لمراجعة بعض الأمور الفنية والعلمية والإحصائيات. والأهم من هذا كله ضعف دور المؤسسات الحكومية المختصة بالبيئة التي اقتصر عملها بعقد الندوات والمؤتمرات وإصدار بعض البيانات.

العمل الزراعي ينظم ورشة عمل حول السيادة على الغذاء

رام الله- نظم اتحاد لجان العمل الزراعي ورشه عمل خاصة بمفهوم السيادة على الغذاء من وجهة النظر الفلسطينية في محافظة الخليل، حيث تناولت الورشة مدى الحاجة الماسة للتأكيد على أهمية إعطاء أولوية في العمل التنموي لمبدأ السيادة على المواد بشكل عام وعلى مصادر الغذاء بشكل خاص.

وأكد المهندس فؤاد أبو سيف أن الحالة الفلسطينية تختلف عند تحليل أسباب الفقر والجوع التي يعانيها قسم كبير من المزارعين والفقراء، والسبب الأهم وراء تلك الحالة هو انعدام السيادة والنفاذ السهل والمتاح للموارد والمصادر التي يمتلكها الإنسان الفلسطيني.

وتحدث أبو سيف عن الفرق بين مفهومي الأمن الغذائي ومبدأ السيادة على الغذاء الذي بات مطلبا هاما. الجدير بالذكر أن هذه الورشة جاءت ضمن الحملة الكبيرة التي يقودها الاتحاد بالشراكة مع مؤسسة اوكسفام للتضامن البلجيكية لترسيخ مبدأ حق المزارعين الفلسطينيين في السيادة على مصادر غذائها وعلى أراضيهم ومياههم والى مقاومة ورفض الكائنات المعدلة وراثيا.

إشراك المرأة الريفية في التنمية وسبل تطويرها

بقلم: أميرة مجاهد

كثير ما نكتب عن المرأة، همومها، مشاكلها، الانجازات التي تحققت لها، نجاحاتها ونحن نركز في ذلك على المرأة الحضرية التي حصلت على مسكن نظيف وعلم نافع وعمل ربما يكون مريحاً، لكننا ننسى حال المرأة الريفية ولا نكتب عنها إلا فيما ندر.

تلعب المرأة الريفية دوراً كبيراً في القطاع الزراعي النباتي والحيواني في آن واحد، حيث يعتمد القطاع الزراعي اعتماداً كبيراً عليها لأنها هي التي تتحمل العبء الكبير في الأنشطة الزراعية حيث أن غالبية الأسر في الريف تعيلها امرأة، ويعود السبب في ذلك إلى انتقال الرجال للعمل خارج القرية أو انشغالهم في أعمال وحرف أخرى لا تمت للزراعة بصلة، ورغم الدور الذي تلعبه المرأة الريفية إلا انه لا يوجد أي اعتراف بالجهد الذي تبذله في تنمية القطاع الزراعي. واستنادا إلى ما أشير إليه في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن الأمم المتحدة والذي جاء فيه:" أن التنمية التي لا تشارك فيها النساء هي عبارة عن تنمية معرضة للخطر، وإن عدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع لان المرأة تؤثر عمليا على نصف عدد سكان أي مجتمع وبناء على ذلك يجب على وزارة الزراعة والمؤسسات أن تتبع استراتيجيات وسياسيات تضمن بها المساهمة في تعزيز وتمكين دور المرأة الريفية " ومن ضمن هذه السياسات: تفعيل دور المرأة للمساهمة في صياغة سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية، إشراك المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية، تشجيع المرأة في زيادة الإنتاج الزراعي وتقديم الدعم والتسهيلات الاقراضية والتسويقية لها، إعطاء دور كبير للمرأة الريفية للمساهمة في تامين جزءا من احتياجاتها، إيجاد البيئة الملائمة لتطوير دور الإرشاد النسوي في المناطق الريفية مع التركيز على الأنشطة الريفية المدرة للدخل مثل قضايا الاقتصاد المنزلي، تشجيع المرأة الريفية لاحياء الممارسات التقليدية والتعاونية في اقتناء وتربية الماشية والاهتمام بعمليات التصنيع الغذائي التقليدي.

هناك عدد من الحقائق الصارخة والتي لا يمكن تجاوزها، أهمها أن المرأة في الريف تئن تحت أعباء المشاكل اليومية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تفرضها الظروف الاقتصادية الجديدة، فالمرأة الريفية تعمل ما بين ١٥ و١٩ ساعة يومياً، فهي تزرع أكثر من ٥٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية إلى جانب قيامها بمختلف الأعباء المنزلية والمجتمعية. ومع ذلك، فهي نادراً ما تجني فوائد عملها لأن الجانب الأكبر من عملها ينظر إليه على أنه من قبيل الأعمال المنزلية التي تؤديها دون مقابل وهي أيضا لا تدخل دائرة التسويق.

ومن المشاكل والمعيقات التي تواجه تنمية المرأة الريفية في المجتمع الفلسطيني: العامل الاجتماعي، حيث أن المجتمع الفلسطيني كغيرة من المجتمعات العربية مجتمع ذكوري أبوي، حيث ينظر إلى المرأة بشكل يعيق وصولها إلى مركز صنع

القرار في المجتمع. كذلك قلة برامج الإعلام والإرشاد عبر الوسائل السمعية والبصرية، وضعف القنوات التسويقية لمنتجات المرأة الريفي، والمعيقات التي يضعها الرجل أمام تنمية المرأة الريفية بسبب العادات والتقاليد المتوارثة.

نحن أهل الأغوار.. وإنّا فيها لباقون

بقلم: إبراهيم حسن زبيدات*

في الأيام الأولى للحرب، أقصد في الساعات الأولى. بما أن هذه الحرب كانت مجرد ستة أيام احتل فيها الكيان الصهيوني كامل فلسطين التاريخية ومناطق عدة من دول عربية مجاورة، كان جدي في الساعات الأولى ومعه جماعة من أهل القرية الصغيرة يتخذون قرارهم الذي كان الرحيل في النهاية من الضفة الغربية إلى نهر الأردن أي الضفة المقابلة بمحاذاة قريتهم التي تركوها وراءهم.

انه حال المضارب التي كانت موزعة على طول الحدود بين فلسطين والأردن والتي تسمى «غور الأردن» لأنها كانت دائما تابعة للأردن. جدي هذا وكل من رحلوا عام ١٩٦٧ للمرة الأولى ومنهم من هجر للمرة الثانية، فأغلبية سكان « غور الاردن» هم من اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم في بئر السبع وصحراء النقب ومن مناطق شمال فلسطين عام ١٩٤٨. بعد بضعة أشهر عاد الجميع تقريبا إلى حيث كانوا.

ومنذ ذلك الحين بدأ التواجد الفلسطيني يشكل خطرا استراتيجيا على الكيان الغاصب. إذ أن الاحتلال ومنذ اللحظات الأولى كان يقدر تماما مدى أهمية السيطرة على أطول حدود مع العمق الغربي. منذ ذلك اليوم وحتى سنوات قليلة فقط لم تتوقف عمليات الفدائيين الفلسطينيين. منها عملية الشهيد مشهور العاروري الذي أفرج الاحتلال الصهيوني عن جثمانه بعد أكثر من ٣٣ عاما والذي سقط شهيدا مع رفاقه قرب قرية الزبيدات، حيث يذكر أهالي القرية اليوم هذه العملية البطولية وكيف اعتقل العدو جثامين الشهداء.

جاءت الحدود المسيجة التي التهمت آلاف الدونمات من أراضي المزارعين الفلسطينيين لتكون منطقة عازلة يسيطر عليها الاحتلال، ولتحرم بذلك آلاف العائلات الفلسطينية التي كانت ولا تزال تعتاش على الزراعة وتعتبرها مصدر دخلها الوحيد في هذه المنطقة الجغرافية التي تمتاز بقساوة مناخها وطبيعة جبالها وشمسها الحارقة.

ولم يكتف الاحتلال بذلك بل بدأ باستقدام آلاف المستوطنين اليهود من أراضي الأغوار وتوطينهم فيها. وبدأ ذلك في أول مستوطنة بنيت في الأغوار وهي «أرجمان» القريبة من قرية الزبيدات.

وبذلك أطبق الاحتلال سيطرته الأمنية على كامل أراضي الأغوار ابتداءً من قرية العوجا شمال أريحا وحتى منطقة المالح في الأغوار الشمالية، حيث توزعت المستوطنات على طول الحدود والتهمت ما تبقى من أراضي الفلسطينيين وزودت الحكومة هؤلاء المستوطنين بأحدث الوسائل والمعدات الزراعية حتى أصبح الأغوار ورشة زراعية للمستوطنين الذين حرموا الفلسطينيين من مصادر المياه لزراعة حقولهم، وبالتالي اضطر آلاف الفلسطينيين إلى ترك مزارعهم المتبقية واللجوء للعمل في المستوطنات.

ولأن الاحتلال يعلم الأهمية الإستراتيجية للأغوار فهو ما زال حتى اليوم يمارس ضغوطه لتهجير المواطنين الفلسطينيين وتتمثل أهم هذه المضايقات في: تحديد مناطق صغيرة جدا مخصصة للبناء في القرى الفلسطينية والتي سميت فيما بعد بناء على تقسيمة معاهدة اوسلو (أراضي (B، كذلك هدم آلاف المنازل وبيوت تربية المواشي في كافة مناطق الغور، وتعتبر منطقة المالح ومنطقة عين الحلوة قرب منطقة عين البيضاء من أكثر المناطق الفلسطينية التي تتعرض للتهجير علنا والى هجمات المستوطنين المتواجدين قربهم، أيضا تخصيص كمية قليلة جدا من المياه والتي لم تعد تكفي لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين المتزايدة، حيث بينت الإحصائيات الأخيرة بأن المستوطن يستهلك ٤-٥ أضعاف المواطن الفلسطيني، إضافة إلى ذلك عمليات التنكيل بالمزارعين والسكان الفلسطينيين من خلال صلبهم لساعات طويلة في الشمس الحارقة أو تحت الأمطار وإبقائهم بعيدين عن مزارعهم وأراضيهم، وعمليات الدهم المستمرة للقرى الفلسطينية واعتقال المواطنين بدون أي سبب وعدم السماح للشركات أو المؤسسات الفلسطينية من ممارسة دورها الخدماتي للسكان الفلسطينيين مثل توعية السكان ومساعدة المزارعين والاتصالات والمياه وتحسين الوضع المعيشي، واستخدام مناطق قريبة من القرى العربية كمكبات للنفايات ولصناعة السماد الصناعي، مثل مكب النفايات الضخم المتواجد بالقرب من قرية "فصائل" الفلسطينية وكذلك مكب النفايات الكبير والذي يتم

حرقه كل فترة قصيرة قرب قرية مرج نعجة.

إن الاحتلال يتعمد أن يمارس كافة أشكال الضغط على السكان الفلسطينيين لتهجيرهم من أراضيهم وترك مزارعهم وبيوتهم، ولكن كافة هذه المحاولات ومنذ احتلال عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا لم يزدنا إلا عزيمة وقوة.

وإيمانا بحقنا في الحياة على أرضنا، وبرغم كل الصعوبات حتى من حرارة الصيف اللاهبة التي لا يكاد يطيقها الإنسان فإننا متمسكون بالأغوار ولا نجدها بأقل أهمية من القدس ولا من أي شبر من ارض فلسطين، وان محاولة الاحتلال لضمها وإفراغها من سكانها الأصليين ستبوء دائما بالفشل وإننا على ذلك لشاهدون.

* منسق اللجان الزراعية في أريحا والأغوار الفلسطينية.

غزة: نساء يعملن في حفر البرك

غزة – تخرج السيدة حربة أبو نصير «أم سليمان» ٥٧ عاما كل يوم في تمام الساعة السابعة صباحا إلى عملها، ضاربة بعرض الحائط حديث المواطنين أنها أصبحت كالرجل من أجل توفير لقمة العيش لأسرتها.

ليس غريبا على السيدات العمل من أجل توفير لقمة العيش لأسرهن وإنما الغريب أن تقوم السيدة « أم سليمان» بحمل معولها لحفر البرك وهي في سنها الكبير الذي لا يحتمل هذه المهنة الشاقة والصعبة. لكن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تشهده عائلة «أم سليمان» والكثير من السيدات جعلهن يعملن في حفر البرك لتأمين لقمة العيش.

وفي حديث معها قالت أم سليمان: «إن زوجي مريض ولا يعمل وعندي طفلة معاقة وشاب يريد أن يتعلم ويوجد أيضا التزامات للبيت». حيث تتقاضى أم سليمان راتبا قرابة ٣٠٠ دولار من خلال برنامج بطالة مؤقت الذي ينفذه اتحاد لجان العمل الزراعي. «حربة « مُكلفة بتغطية مصاريف ١٣ فردا وتوفير حياة كريمة لهم، حيث قالت خلال لقاء نظمته اللجان النسوية التابعة للاتحاد الزراعي والسيدات العاملات على مشروع حفر البرك: « إن السيدات أصبحن كرجال في المجتمع يعملن في المهن الصعبة من اجل العيش الكريم ولا أن نمد أيدينا للآخرين».

بدوره قال المدير التنفيذي لاتحاد لجان العمل الزراعي محمد البكري:» نحن نؤمن بحقوق المرأة وكفاحها من اجل توفير لقمة العيش، ويجب أن تخرج اقتصاديا من مظلة الرجل»، داعيا المؤسسات المحلية والدولية إلى تعزيز المشاريع التنموية والبعد عن المشاريع الاغاثية ودعم النساء في غزة.

ووجه البكري رسالة شكر إلى مؤسسة العمل ضد الجوع التي تمول من المساعدات الأوروبية كما وعد بالتركيز على المشاريع التي تدعم السيدات والأسر الفقيرة والمهمشة.

أما مدير المشاريع بشير الانقح فقد قال: « نأمل في المستقبل أن يتم تدعيم هذه الفكرة والعمل في مجال أسهل للنساء».

المتحدثة باسم اللجنة النسوية حنان أبو مغاصيب قالت: «نحن فخورون بهذا العمل ونريد أن نثبت للجميع أن النساء قادرات على العمل في حفر البرك وغيرها من اجل العيش الكريم، وان الحاجة اعصب من العمل، مطالبة بضرورة التركيز على المشاريع النسائية.

وخلال هذا اللقاء أعربت السيدات عن شكرهن لمجلس إدارة اتحاد لجان العمل الزراعي والإدارة التنفيذية على جهودهم لنجاح المشروع الذي نفذ بالشراكة مع مؤسسة العمل ضد الجوع وبتمويل من المساعدات الأوروبية .

وشكر المدير الإداري عبد الرحمن جمعة السيدات اللواتي عملن في مشروع حفر البرك واللجان النسوية وكل من ساهم في تدعيم مشروع حفر البرك، كما وجه شكره للزميلة نبال سكيك على جهودها في المتابعة الإعلامية للمشروع وطرح القضية للرأي العام العربي والدولي.

استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة

بقلم: نبراس الريماوي

يعد موضوع المياه في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط من العوامل الحاسمة التي ستؤدي دورا مهما في رسم خريطة الجغرافيا – السياسية ويعود أساس القضية إلى محدودية المصادر المائية في المنطقة وعدم توزيعها بشكل عادل بين الشعوب، وبسبب النقص الشديد في المياه في فلسطين والوطن العربي بشكل عام، بالإضافة إلى القيود الاسرائيلية على مصادر المياه الطبيعية، حيث لا يسمح للفلسطينيين سوء ١٨٪ منها.

يعاني الفلسطينيون مشاكل كبيرة في التخلص من المياه العادمة، حيث أن ٨٠٪ من التجمعات في الضفة الغربية يستخدمون طريقة الحفر الامتصاصية مما يودي إلى زيادة الأمراض وتلوث مصادر المياه الصالحة للشرب، لذلك تم التوجه إلى إعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها بما يقلل من استنزاف المياه الصالحة للشرب، حيث تشير آخر الإحصائيات أن ما ينتجه الوطن العربي فقط من المياه العادمة سنويا يقارب ١١ مليار متر مكعب، يعالج منها فقط الثلث، أما الثلثين الباقيين لا يعالجان وبالتالي تؤدي كارثة بيئية متحركة تلوث كل ما تختلط به سواءٍ بمياه الصرف الصحي أو بالمياه الجوفية التي يعاد استخراجها لتكون مصدراً لمياه الشرب.

ويعتبر استخدام مياه العادمة المعالجة في الزراعة شائع على نحو متزايد في العالم، لا سيما في المناطق الجافة والمناطق شبه الجافة، ولقد أعترف بالمياه العادمة على المستوى الإقليمي بأنها مورد ذو قيمة يمكن إعادة استخدامه، إذا روعيت الاعتبارات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. إلا أنه قد ظهر كثير من الحالات تستخدم فيها المياه العادمة بدون المرور عبر أي مستوى من المعالجة. وقد انبثقت الحاجة للوفاء بمعايير الجودة المعمول بها بالأسواق الأجنبية، وبصفة رئيسية في تلك البلدان التي تستخدم بالفعل كميات كبيرة من المياه العادمة في الزراعة. وعندما يكون هناك تشجيع كبير للتبادل الإقليمي، فقد يقلل ذلك من الاهتمامات الاجتماعية والثقافية المتعلقة باستخدام المياه العادمة، ببعض بلدان الإقليم.

تم الشروع في إنشاء شبكة إقليمية لإعادة استخدام مياه الصرف خلال مشاورة عقدت بالتعاون بين مكتب الفاو الإقليمي للشرق الأدنى (RNE) ومكتب منظمة الصحة العالمية لشرق البحر المتوسط (EMRO)، في عمّان، بالأردن، خلال الفترة ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠١. ضم المشاركون في المشاورة ممثلين لاثنتي عشر دولة وتسع منظمات إقليمية ودولية بمنطقة الشرق الأدنى.

الشبكة هي نتاج مسعى للتعاون المشترك بين دول إقليم الشرق الأدنى وعدة منظمات معنية بإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة، وخاصة لمنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية وأيضا المشاورات المكثفة، أن الشبكة هي أفضل خيار لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال معالجة مياه الصرف واستخدامها في الزراعة. ويعتبر إنشاء الشبكة تجسيد للتوصيات العديدة التي صدرت خلال الأعوام السابقة، واستجابة لما طرح من منافع ومشكلات محتملة عند إعادة استخدام مياه الصرف بالمنطقة.

المفاهيم الأساسية لتقنية استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة

المياه العادمة: هي المياه الملوثة بفعل مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو كائنات دقيقة نتجت أو تخلفت عن المنازل أو المباني أو المنشآت المختلفة .

المياه العادمة المعالجة: هي المياه الناتجة عن محطات معالجة المياه العادمة أو المطابقة للمواصفات الدولية والمحلية، ما لم تختلط بمياه ملوثة تؤثر سلبا على جودتها.

تقنية استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة

إعادة استخدام المخلفات السائلة المعالجة في ري المزروعات هو أمر شائع في معظم دول العالم وهو أمر مهم جدا للدول الفقيرة بالمياه والتي لا يتوفر لديها مورد بديل لري المزروعات، ولكن استخدام مياه المجاري بدون معالجة يرتبط عادة بالتسبب بالأمراض المعوية وبالتالي انتشارها بين الناس وفعليا فإن انتشار العوامل المرضة بواسطة الري بمياه المجاري يمكن منعه بشكل فعال عن طريق المعالجة المناسبة لمياه المجاري والتخلص الآمن من الحمأة ومثل هذه المعالجة تتطلب بشكل خاص درجة إزالة مرتفعة للعوامل المرضة والتي تكون مسؤولة عن المشاكل الصحية المستوطنة في أغلب البلدان العربية.

وفي فلسطين كباقي الدولة النامية تم وضع مواصفات خاصة للمياه العادمة المعالجة واستخدامها في الزراعة وفق مراجع تكميلية. وقد حددت منظمة الغذاء والزراعة (FAO) مجموع من الاشتراطات العامة عند استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة نذكر منها :تطابق المياه العادمة المعالجة المستخدمة مع المواصفات من حيث الخواص. يجب إيقاف الري بالمياه العادمة المعالجة قبل جني المحصول بثلاث أسابيع لغايات ري الأشجار المثمرة واستبعاد الثمار الساقطة والملامسة للأرض وبأسبوعين للمحاصيل الحقلية والأعلاف قبل رعيها .يجب الأخذ بعين الاعتبار حساسية المزروعات لبعض خواص والعناصر في المياه العادمة المعالجة عن اختيار المحصول كما في المواصفات المحلية والدولية ومراعاة التأثير السلبي على خواص التربة .يمنع استعمال المياه العادمة المعالجة لري جميع الخضار .يجب استعمال الأنابيب عند نقل المياه العادمة المعالجة في مناطق تربة ذات نفاذية عالية والتي تؤثر على المياه الجوفية أو المياه السطحية المستخدمة للشرب.

كما تم تحدد استخدامات المياه العادمة المعالجة في الزراعة في ري كل من:

المحاصيل الصناعية مثل: القطن، الليف والمكانس، الأشجار المثمرة مثل الزيتون والحمضيات واللوزيات والتفاحيات والعنب والرمان والفستق الحلبي والصنوبر المثمر. محاصيل إنتاج البذور والتقاوي، نباتات الزينة، مشاتل الغراس الحرجية والمثمرة.

البذور البلدية، واقع وتحديات

بقلم: صايل عطاونة

التأقلم الطبيعي المكتسب من البيئة المحيطة للصفات المرغوبة في أي كائن الذي لوحظ وجوده منذ التكوين يؤدي إلى الديمومة والثبات وهذا ينطبق على البذور البلدية المحلية كما ينطبق على غيرها من الكائنات الحية الأخرى، حيث أن البذور البلدية التي ينتجها المزارع بشكل عشوائي تحتوي على مواصفات غير مرغوبة وتعامل بطريقة خاطئة أثناء عملية الفصل والتجفيف، وذلك ناتج عن تدخل الإنسان الخاطئ في اختيار المصادر الوراثية للأجيال القادمة من الأصناف البلدية المحلية دون الأخذ بعين الاعتبار اختيار المصادر الوراثية المتأقلمة مع البيئة المحيطة من ناحية مقاومة الأمراض والحشرات والجفاف والأعشاب الضارة، وتبدو عملية زراعة الأصناف البلدية وخاصة الخضراوات زراعة غير منتظمة وعشوائية ودون معرفة من قبل المزارع بجدوى بعض الأصناف المزروعة في بعض المواسم الزراعية.

ومن الملاحظ بأن المزارع الفلسطيني يقوم بعملية اختيار النبات الأم كمصدر للبذور البلدية للموسم القادم دون وعي وتمييز بين النبات الذي من الممكن اعتماده كنبات أو النبات الذي من الممكن اعتماده أثناء الموسم الزراعي فقط للإنتاج دون الاحتفاظ بأي ثمرة من الثمار بهدف إنتاج البذور، وأثناء قيام المزارع ومن يساعده من أفراد أسرته بقطف الثمار بهدف التسويق أو الاستهلاك المحلي قد لا يقومون بقطف جزء بسيط من الثمار في أحد القطفات وبالتالي هذه الثمار ستنمو نموا طرديا مما يؤدي إلى زيادة حجمها وهذا يدفع المزارع إلى تركها على النبات الأم دون قطف بهدف استخدامها كمصدر للبذور ومن المحتمل أن تكون هذه الثمرة غير ملائمة للمواصفات الخاصة بالثمار المستخدمة كمصدر للبذور وقد تكون النبتة نفسها تحمل صفات غير مرغوبة أيضا ولكن المزارع قد يغفل عن هذه النقاط وتصبح هذه الثمار مصدر وراثي للجيل القادم حاملا لصفات غير مرغوبة وقد تكون شاذة، وهذا أدى إلى فقدان الثقة جزئيا في الأصناف البلدية لفقدانها إلى صفاتها المنافسة للأصناف الأخرى وذلك ناتج عن التدهور الوراثي والتآكل الجيني للصفات المميزة للأصناف البلدية من حيث مقاومتها وتحملها للأمراض والآفات، ومن حيث صفاتها المظهرية والفيزيائية (اللون، الطعم ،الرائحة والشكل،...الخ) .

ولكن ومن خلال مشروع تحسين وإنتاج البذور البلدية المنفذ من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي بالتعاون مع مؤسسة أوكسفام بلجيكا والممول من الحكومة البلجيكية كمرحلة أولى للمشروع، والممول من الاتحاد الأوروبي كمرحلة ثانية من مراحل العمل في مجال البذور تم استهداف المزارعين المهتمين في مجال البذور البلدية وذوي الخبرة المكتسبة من الأجداد والآباء ومن يملكون الرغبة في استمرارية التعامل مع البذور البلدية، حيث تم تدريبهم وفق برنامج تدريبي منتظم يشمل الجانبين العملي والنظري ومن خلال فريق فني مختص وذو خبرة في مجال البذور البلدية .(التتمة في العدد القادم).

استئناف المرحلة الثالثة من مشروع تحسين الوضع المعيشي للصيادين

غزة– استأنف اتحاد لجان العمل الزراعي في غزة المرحلة الثالثة من مشروع تحسين الوضع المعيشي للصيادين الممول من الوكالة الاسبانية للتنمية بقطاع غزة(AECID) من خلال مؤسسة (APY).

وذكر المهندس المشرف على المشروع فلاح البسيوني بأن الاتحاد وزع شباك صيد ومستلزماته على الصيادين بمحافظات قطاع غزة، وذلك بمشاركة اللجان المحلية للصيادين التي تم تشكيلها مؤخرا، حيث استفاد من المشروع ٢٠٠ صياد، بالإضافة إلى توزيع ٤٥٠ شبكة صيد بأصناف مختلفة.

يشار إلى أن اتحاد لجان العمل الزراعي انتهى من تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع التي ركزت على اجتماعات مكثفة بالصيادين في محافظات القطاع للوقوف أمام أهم الاحتياجات والمشاكل التي يعاني منها الصيادين .

فيما اشتملت المرحلة الثانية من المشروع على تدريب ١٦٠ صيادا في مجال حقوق الإنسان وتناول التدريب عدة مواضيع أهمها آلية رصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الصيادين .

يأتي تنفيذ المشروع ضمن طبيعة عمل جديدة يسعى الاتحاد من خلالها لتقديم دعمه ومساندته لفئة الصيادين، حيث يخضع قطاع الصيد إلى حصار مشدد منذ بدء انتفاضة الأقصى، إضافة إلى الانتهاكات المستمرة من قبل الاحتلال .

مشروع الدعم الطارئ لمربي المواشي في الضفة الغربية

الخليل– أفاد المهندس وجيه حلايقة أن الاتحاد تمكن بالتعاون مع مؤسسة الايكودب الايطالية وبتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي من تنفيذ مشروع يتم من خلاله دعم مربي المواشي في مناطق تجمع الرماضين ومناطق شرق يطا وبيت لحم، وذلك من خلال إنشاء ٩٠ مظلة لحماية الأغنام من الحر والبرد.

وأشار حلايقة انه سيتم توزيع ٦٧٥ حقيبة بيطرية تحتوي على أحجار ملح ومضادات ديدان داخلية وخارجية، كما سيتم توزيع أكثر من ٤٠ ألف كغم من بذور المحاصيل الحقلية، وذلك بهدف حماية وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية والتقليل من المشاكل التي تعرض لها المزارع الفلسطيني، حيث سيعمل المشروع على توفير مياه لري ١٥ دونم من الأراضي التي ستزرع بالمحاصيل الحقلية والنباتات الرعوية من خلال إنشاء وحدة معالجه للمياه العادمة التي سيتم تجميعها من مجموعة من البيوت، حيث تعتبر التقنية المستخدمة في هذا النظام هي الأولى من نوعها في الضفة الغربية، علما بأن هذا النشاط سيتم تنفيذه في منطقة النجاده التي تعتبر منطقه صحراوية، حيث سيتم إعادة تخضير ١٥ دونم مما سيخلق واقعا جديدا في تلك المناطق متمثلا في مكافحة التصحر وتوفير علف للمواشي.

العمل الزراعي يطلق حملة حق الناس في مياه الشرب

رام الله– أطلق اتحاد لجان العمل الزراعي حملة حق الناس في مياه الشرب وذلك نتيجة لما تعانيه محافظات الضفة الغربية من أزمة مياه مستمرة سببها الرئيسي السيطرة الإسرائيلية على كافة مصادر المياه، حيث أن حق الفرد الفلسطيني من مياه الشرب أقل بكثير إذا ما قورن بما تزوده سلطات الاحتلال لمستوطناتها.بالإضافة إلى ذلك، هناك مناطق سكانية لا تصلها المياه وتكثر فيها الأمراض نتيجة استخدامهم لمياه ملوثة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة.

وطالب الاتحاد الجهات الرسمية المعنية والمؤسسات الأهلية بضرورة تكثيف الجهود سيما في المناطق التي تنعدم فيها مياه الشرب، خاصة تلك المناطق المتضررة من جدار الفصل العنصري والمناطق الشرقية والجنوبية من الضفة الغربية، حيث يعتبر توفير كمية كافية ودائمة من المياه من المؤشرات الرئيسية على الحق في المياه حسب إعلان الأمم المتحدة.

تهدف هذه الحملة إلى تكثيف الجهود لوصول المياه الصالحة للشرب لكل المواطنين ورفع وعيهم لأهمية الموضوع . تأتي هذه الحملة ضمن مشروع الحق في الحياة الممول من المساعدات الشعبية النرويجية.

الفلاح الفلسطيني إلى أين؟

بقلم: محمد الرفاعي

يرتكز المجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى على الزراعة التي تعد عماد الاقتصاد، ومنذ غابر الأزمان والفلاح الفلسطيني يثابر في تحصيل قوت عيشه بما تنتجه الأرض، لكن قسوة المحتل بالإضافة إلى عوامل كثيرة جعلت من هذا القطاع الهام قطاعا ثانويا مهمشا.

لعل من أبرز العقبات المريرة التي تقف كالصخر أمام الفلاح الفلسطيني تتلخص في المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعند الحديث عن المشاكل السياسة يقف الاحتلال الصهيوني في أول هذه العقبات خطورة على الأرض والإنسان، فعدا عن سلب الأرض وتوسيع المستوطنات وإقامة جدار الفصل العنصري، هناك الحواجز العسكرية التي تمنع تسويق الفلاح الفلسطيني لمنتجه ومنعه من إدخال السماد تحت حجج لا مبرر لها سوى أنها من فعل محتل فرض وجوده بالقوة، عدا عن ملاحقة الفلاح الفلسطيني في أرضة وتعرضه للقتل على يد قوات الاحتلال أو على يد المستوطنين في المواسم الزراعية.

وهذا لا ينفي ضعف الاهتمام طوال سنوات طويلة بالقطاع الزراعي والذي راكم من معاناة المزارعين وجعل الكثير منهم يتوجه للعمل في قطاع الخدمات الذي يعتبر القطاع الأوسع والاشمل وهذا يشكل مأزق حقيقي أمام المواطن الفلسطيني، ويتجلى ذلك في انتفاضة الأقصى ووقف صرف الرواتب الأمر الذي جعل الكثير من المواطنين يعود إلى الأرض ولو كان هناك اهتمام حقيقي بهذا القطاع لكانت الكارثة اقل، لكن ما إن عادت الأمور إلى الاستقرار – نوعا ما– عاد هؤلاء للعمل من جديد في قطاع الخدمات. مع العلم أن الانتفاضة الأولى قدمت نموذجا رائعا للاقتصاد البيتي الذي حمى كثير من العائلات من ضيق اليد. وهذا لا يعني بأي حال من الأحول أن العودة إلى الأرض مرهون بالظروف بل يجب أن يكون هناك اهتمام جدي بهذا القطاع خاصة وان الاحتلال ماض في سياسته التهجيرية.

يمثل سكان الريف أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد المواطنين الفلسطينيين ترك غالبيتهم العمل في الأرض وتوجه للعمل في القطاعات الأخرى نتيجة لتهميش قطاع الزراعة، ومن بقي منهم يواجه صعوبات كبيرة.

و بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية فان غزو المنتجات الزراعية الصهيونية للأسواق الفلسطينية حلت محل الكثير من المنتجات الفلسطينية وذلك بسبب رخص أسعارها نتيجة الدعم الذي تقدمه حكومة الاحتلال الصهيوني لمزارعيها.

في المقابل فإن تكاليف الزراعة ارتفعت كثيرا والإنتاج الزراعي الفلسطيني تعرض ويتعرض لمنافسة المنتجات الزراعية الصهيونية المدعومة. وقد ساعدت سياسة قمع المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأرض المحتلة ومنافستها من قبل المنتجات الصهيونية على تحجيم الزراعة الفلسطينية، كذلك زيادة إهمال المزارع الفلسطيني لأرضه وبالتالي الاعتماد على الزراعة أصبح يعتبر كمصدر دخل ثان أو ثالث بعد قطاعي العمل والخدمات، إضافة إلى ذلك فالزراعة الفلسطينية تعتمد على مياه الأمطار مما يجعلها خاضعة لتذبذبات سقوط الأمطار وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي وخاصة تلك التي تحتاج إلى كميات كبيره من المياه، مع العلم أن سقوط الأمطار في السنوات القليلة الماضية لم يكن بالمستوى المطلوب. كما ان ضعف التوسع الرأسي أي عدم تمكن الفلاح الفلسطيني من زيادة استخدام الأساليب والطرق الزراعية الحديثة لزياد الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ضعف التوسع الأفقي أي عدم المقدرة على زيادة مساحة الأراضي المزروعة.

وفيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية فيمكن تلخيصها بحرمان الفلاحين الفلسطينيين من التأمين الاجتماعي والصحي والتعليمي، وهناك فجوة وابتعاد كبير عن العادات الفلاحية القديمة مثل العونة وعدم الثقة والشعور بالاهتمام من الأطراف المعنية.

في ظل هذه العقبات الأنفة الذكر يبقى الفلاح الفلسطيني في آخر سلم الأولويات ومحاصر على عدة جبهات وهذا يعني في المستقبل انحسار أكبر إن لم يكن هناك اهتمام حقيقي وجدي بالمزارع الفلسطيني.

نساء بيتين رائدات في مجال التصنيع الغذائي

رام الله- محمد الرفاعي:

يولي اتحاد لجان العمل الزراعي أهمية كبرى لدور المرأة الفلسطينية إيمانا منه بفاعلية المرأة في المجتمع ومساهمتها إلى حد كبير في العملية التنموية، حيث أثبتت نجاحا من خلال إدارتها للمشاريع الاقتصادية الصغيرة مما ساهمت مساهمة هامة في دخل الأسرة. ولعل لجنة بيتين الزراعية إحدى القصص الناجحة من حيث قدرة المرأة على الإبداع والاستمرار والإشراف، فهي تقف جنبا إلى جنب مع النساء اللواتي يعملن في حفر البرك في غزة وان اختلفت نوعية العمل، إلا أن هناك إصرار على موقع المرأة الفلسطينية في المجتمع.

منسق اللجنة الزراعية في بيتين محمد جابر قال: تأسست اللجنة الزراعية في قرية بيتين عام ٢٠٠٧ وهي لجنة تابعة لاتحاد لجان العمل الزراعي وتضم في عضويتها العديد من النساء، قام الاتحاد بتنفيذ عدة مشاريع منها تقديم أشجار مثمرة للمزارعين، بالإضافة إلى أشجار حرجية قامت اللجنة بزراعتها على طول الشارع، وفي العام الحالي نفذ الاتحاد مشروع تحسين الدخل والأمن الغذائي للأسر الضعيفة من خلال تمكين المرأة الريفية بمشاريع مدرة للدخل وهو مشروع يستهدف بالدرجة الأولى النساء، حيث قمنا بتشكيل لجنة مكونة من عشرين امرأة بهدف تمكين المرأة الريفية وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، ويشرف على هذا المشروع اللجنة النسوية التي تم تشكيلها وهو مستمر إلى الآن وقد نجحنا في إقامة معرض لعرض المنتجات الغذائية التي قامت النساء بصنعها.

بدورها قالت مشرفة المشروع السيدة «أم جابر»: إن دور المرأة الفلسطينية ليس كدور أي امرأة أخرى كونها تعيش تحت احتلال وظروف اقتصادية صعبة وتواجه صعوبات في أسرتها، وهذا المشروع الانتاجي ساعد النساء وأوجد فرصة عمل لتحسن دخلهن الاقتصادي، حيث تطلب العمل فيه جهد كبير في إطار عمل جماعي متكامل وهو بالنسبة لنا يمثل تجربة أولى وقد واجهنا صعوبات كون التصنيع الغذائي موجود في كل بيت إلا أننا استطعنا بفضل جهود العاملات في المشروع على انتاج مواد غذائية تمتاز بجودة عالية، وعملنا على افتتاح معرض للمنتجات لأهالي المنطقة وخاصة المغتربين منهم واستطعنا تسويق هذه المنتجات ونطمح حاليا في إيجاد تسويق محلي وخارجي، كما نأمل من المؤسسات تقديم دعمها لنا في تسويق منتجاتنا الفلسطينية، حيث نطمح إلى تسجيلها كجمعية تعاونية وإشراك اكبر عدد ممكن من النساء.

فيما أكدت وهيبة الشمالي إحدى العضوات المؤسسات للجنة على دور المرأة في دخل الأسرة حيث تقف جنبا إلى جنب مع الرجل سيما وأن المرأة وصلت إلى مستويات عالية في المراكز الهامة، إضافة إلى عملها الجماهيري في الجمعيات والمؤسسات، فالمرأة تخلق فرصة عمل لها لتكون سيدة نفسها في المجتمع.

وأشار المهندس الزراعي المشرف نبراس الريماوي إلى أن الاتحاد كان قد افتتح مشروع تحسين الدخل والأمن الغذائي للأسر الضعيفة من خلال تمكين المرأة الريفية بمشاريع مدرة للدخل بالشراكة مع مؤسسة فاندسو الاسبانية الاتحاد في قرية بيتين، حيث هدف المعرض إلى دعم وتسويق المنتجات الفلسطينية لتمكين المرأة الريفية وتعزيز قدراتها ودروها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مشروع تحسين الدخل والأمن الغذائي، حيث تم تزويد لجنة بيتين الزراعية بمعدات ومستلزمات مطبخ الريف الفلسطيني، واستطاعت النسوة المشاركات في المشروع إنتاج مربيات، مخللات، مفتول، عسل، الجميد البلدي، الزعتر البلدي، الفريكة، المعجنات والحلويات، زيت الزيتون، ومنتجات أخرى.

ويعد مشروع التصنيع الغذائي أو ما أطلقت عليه اللجنة « المطبخ الفلسطيني» واحد من المشاريع التي ينفذها الاتحاد لدعم وتمكين المرأة الريفية والتي تأتي ضمن أهدافه الاستراتيجية، فبالإضافة إلى تحسين الدخل للأسر الضعيفة هناك أبعاد اجتماعية في التواصل بين اللجنة النسوية وباقي العضوات وبينهن وبين المجتمع المحلي، خاصة وأن اللجنة تستعد لعقد دورات للنساء في مجال التصنيع الغذائي مما يخلق جو اجتماعي ويمكن النساء من تحقيق ذاتهن، عدا عن تشجيع الصناعة الفلسطينية والاتجاه نحو الاعتماد على الذات، وهذا ما يقع على كاهل المؤسسات والجهات الرسمية والشعبية في دعم المنتج الفلسطيني وتشجيعه. هذا المشروع أثبت أن النساء رائدات في كثير من المجالات بحيث لا يترك أثر للشك أن المرأة قادرة على إدارة العمل بشكل قوي وفعال، واللجنة النسوية في بيتين خير مثال على ذلك.

العمل الزراعي ينفذ المرحلة الثانية من مشروع إنشاء برك بلاستيكية

غزة– شرع اتحاد لجان العمل الزراعي بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تشغيل عمال من خلال إنشاء برك بلاستيكية لتجميع مياه الأمطار عبر الدفيئات الزراعية، وذلك بالشراكة مع مؤسسة العمل ضد الجوع (ACF) وبتمويل من المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (ايكو)، حيث يستهدف المشروع مناطق المحافظة الوسطى وخانيونس ورفح.

وأشار الاتحاد أن المشروع يعالج عدم وجود فرص عمل والصعوبات التي يواجهها المزارعون من ندرة المياه، وسيسعى البرنامج إلى إحداث تغيير إيجابي في توفير المياه، ومساعدة العمال العاطلين عن العمل، وخصوصا العاملات اللواتي أصبحن ينافسن الرجال حتى في أعمال حفر البرك من أجل القوت، حيث قام الاتحاد الزراعي بتشغيل واستيعاب هؤلاء النسوة من الحالات السيئة في المعيشة والتي تثابر وتجتهد من أجل لقمة عيش كريمة. يهدف المشروع إلى تخفيف معاناة العمال والفلاحين من خلال توفير ٤٤٤٨٠ فرصة (يوم) عمل، وتشغيل ١٠٠٠عامل من غير المهرة و١١٢ من العمال المهرة، كما يهدف إلى توفير مصادر مياه جديدة بحجم ٧٢,٠٠٠ كوب سنوياً للمزارعين من خلال إنشاء ٣٠٠ بركة لتجميع مياه الأمطار عن أسطح الدفيئات الزراعية.

واقع المرأة في العالم العربي

بقلم: سعادة أبو شيخة

مما لا شك فيه أن المرأة لا تزال تواجه في كثير من بقاع العالم ظروفا لا تلبي في ظلها حقوقها كإنسان، حيث تشير العديد من التقارير لمنظمة العمل الدولية أن النساء يتعرضن للتميز في العمل من حيث الرواتب والترقيات وهناك من يرى من الناشطين في مجال حقوق المرأة أن النساء في العالم العربي لم تلبَ حقوقهن في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

وحسب المعطيات المنظورة، تظل المرأة في الدول العربية عرضة للكثير من الممارسات التمييزية وعدم المساواة. وكان تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي صدر في العام ٢٠٠٥ تحت عنوان "نهوض المرأة في العالم العربي" قد أوضح أن عدم المساواة الجندرية تقف على قمة العقبات التي تعترض التنمية البشرية في العالم العربي. وعلى الرغم مما حققته الحركات النسوية والتعددية من ضمانات قانونية تهدف إلى تكريس حقوق النساء في المشاركة السياسية والاقتصادية، فإن الأدوار النمطية المتخندقة بقوة للنوع الاجتماعي في المجتمعات العربية تعمل كقوة شد عكسي، فتحد من فرص المرأة للالتحاق بالأعمال وإمكانيات مشاركتها في اتخاذ القرارات، وهي المشاركة التي تسجل أدنى الأرقام في العالم. وأفاد التقرير أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الدعوة من أجل حصول المرأة على حقوقها السياسيّة، إلا أن المرأة العربية ما تزال متأخرةً عن الرجل في مجال التمثيل البرلماني. كما تواجه المرأة في حال الأزمات تعقيدات مزدوجة، لأنها لا تقع ضحيّة للحرمان من الحقوق فحسب، وإنما تكون الضحية الأولى لأعمال العنف. ويمكن تعقب أدوار الأزمات في إعاقة حركة المرأة والحد من أدوارها في مناطق النزاعات الحادة، مثل فلسطين المحتلة، وإقليم دارفور السوداني، والعراق المحتل، والجنوب اللبناني الذي عانى من الاحتلال الإسرائيلي وما يزال يعاني من تبعاته. من هذا المنطلق لا بد لنا أن نتعقب مواطن الخلل لدينا حيث توجد، وان نبقي على حيوية الحوارات الداخلية حول المسائل الكفيلة بإخراجنا من واقع التخلف. ونحن نعرف أن وسائل التقدم على أي صعيد لا تنفصل بأي حال عن واقع المرأة، بما في ذلك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك ينبغي العمل على المستويات الرسمية والشعبية على نشر خطاب متنور ومنسجم مع فكرة الاهتمام بمكانه المرأة ووظائفها في مجتمعنا .

تتمة

وتستمر المفاوضات ومعها سلب الأرض

بالتعبير عن الرأي، ضد ممارساتهما وقراراتهما.

إن تراجع السلطة عن شروطها المعلنة للعودة إلى التفاوض الثنائي المباشر، رضوحا للضغوط الدولية والامريكية تحديدا يعني فيما يعنيه، أن مزيدا من الضغوط على الطرف الفلسطيني سيقود الى المزيد من التنازلات، بالتالي ستبدا المفاوضات المباشرة والاستيطان والتهويد سيتواصلان، وستتم ممارسة المزيد من الضغوط على المفاوضين الفلسطينيين غير المفوضين من شعبهم بالتفاوض، لانتزاع المزيد من التنازلات بما يمس جوهر المشروع الوطني، وسيتم في هذه الأثناء تقديم بعض من مبادرات «حسن النية» للفلسطينيين في محاولة لتجميل وجه الاحتلال.

أخيرا إنها لمفارقة أن يستخدم نتنياهو موقف أعضاء حكومته الرافض لاستمرار (التجميد) المؤقت للاستيطان وخشيته من انهيار ائتلافه الحكومي في حال استمر (التجميد)، لتعزيز موقفه أمام حلفائه في الادارة الأمريكية والمجتمع الدولي، بينما يتم في رام الله قمع المعارضين للعودة الى المفاوضات قبل الاستجابة للشروط المعلنة فلسطينيا !!.

غزة: اجتماع موسع مع الصيادين لحل مشاكلهم

غزة– عقدت لجنة الصيادين في غزة اجتماعا موسعا لها بحضور أعضاء لجنة الصيادين وممثلين عن اتحاد لجان العمل الزراعي.

وافتتح الاجتماع مسؤول لجنة الصيادين التابعة للاتحاد زكريا بكر، وبين أن الاجتماع هو ضمن سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التي يعقدها اتحاد لجان العمل الزراعي مع الصيادين للاستماع إلى مشاكلهم وقضاياهم وأولوياتهم في إطار مشروع الحق في الحياة.

بدوره تحدث مدير مشروع الحق في الحياة (DOORS) سعد الدين زيادة عن اتحاد لجان العمل لزراعي ورؤية ورسالة وأهدافه. مشيرا إلى أن الاتحاد يعطي اهتماما واضحا وبارزا لمشكلة الصيادين ويعمل من اجل تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى التخفيف من مشاكلهم.

وأضاف زيادة أن الاتحاد سيعمل من خلال الصيادين مباشرة لضمان خدمة أفضل تستجيب للاحتياجات الحقيقة وبمشاركة أوسع من قبل الصيادين في تحديد الاحتياجات وبالتالي تحديد طبيعة المشاريع والأولويات في المرحلة القادمة.

وفي ذات السياق تحدث منسق المشروع المهندس فلاح البسيوني عن طبيعة واليات مشروع تحسين الوضع المعيشي للصيادين الذي ينفذ حاليا على مختلف مناطق القطاع.

فيما تناول الصيادون أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجههم نتيجة الاحتلال الذي يمنع الصيادين من حقوقهم في الصيد والحصار الذي أدى إلى ارتفاع أسعار أدوات الصيد ومستلزماتها وعدم قدرتهم على توفير ثمنها.

الجدير بالذكر أن اتحاد لجان العمل الزراعي شرع مع بداية العام الحالي على تشكيل لجان صيادين في كافة محافظات القطاع في إطار التوجه لخدمة هذه الفئة المحرومة من أبناء شعبنا.

أثر المناطق الصناعية المشتركة على القطاع الزراعي

بقلم: محمد نجوم

بالحديث عن الأثر المتوقع للمناطق الصناعية المشتركة على القطاع الزراعي لا بد من البدء بالقطاع الزراعي قبل الحديث عن المناطق الصناعية المشتركة والأثر المرتقب على القطاع الزراعي.

أولاً: واقع القطاع الزراعي

القطاع الزراعي الفلسطيني محور الاقتصاد الفلسطيني بامتياز، وضمانة حقيقية لحماية الأرض والحفاظ عليها، حيث يزرع الفلسطينيون ما مجموعه ١٨٥٠ كم^2 من الأراضي الزراعية يزرع منها 186 كم^2 بالخضار الموسمية، والتي تتركز زراعتها في الأغوار الفلسطينية بشكل رئيس، وهنا لابد من توضيح أن القيمة المالية لهذا الإنتاج الزراعي النباتي عادلت ٨٣١,٨٩٣,٠٠٠ دولاراً أمريكياً، منها ١٥ ٪ تمثل قيمة الإنتاج الزراعي النباتي للأغوار الفلسطينية وحدها كنسبة مئوية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي النباتي (أريج، ٢٠٠٥)، وتساهم الزراعة بما يعادل ١٢ ٪ من الناتج المحلي الفلسطيني، وتشكل ٢٥ ٪ من الصادرات الفلسطينية، هذا وفي حين تزرع ٩٠ ٪ من الأراضي الزراعية الفلسطينية بعلاً فإن ١٠ ٪ من الأراضي الزراعية تزرع زراعة مروية، تُزرع معظمها في منطقة الأغوار الفلسطينية. وغني عن الذكر ما يعاني منه القطاع الزراعي من الصدمات الطبيعية والسياسية والاقتصادية، ومع تعدد العقبات والمشكلات، يشكل التسويق العقبة الرئيسة للقطاع الزراعي في فلسطين، ولواقع ومستقبل الزراعة والقطاع الزراعي بل والمزارع الفلسطيني الفقير.

ثانياً: المناطق الصناعية

انتشرت في القرن الماضي ظاهرة نشوء المناطق والمدن الصناعية، وترافقت هذه الظاهرة مع التطور الصناعي في دول الغرب من جهة، ومع ظهور الشركات الزراعية الضخمة من جهة ثانية، وعليه يمكننا تحليل دور المناطق الصناعية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والزراعي المتوقع، بحيث تمثل المناطق الصناعية حلاً أساسياً لاستيعاب الأيدي العاملة والنهوض باقتصاديات الدول، ودعم الصادرات وزيادة الأمن القومي، في حين تدعم الصناعات التحويلية وتزيد من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية بصورة كبيرة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي لنهوض الاقتصاد المحلي ودعم القطاع الزراعي وزيادة دخل المزارعين وانتشار المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، باختصار، إن إدارة المدن الصناعية إدارة وطنية ستؤدي بالتأكيد لثورة على مستوى الاقتصاد بأركانه الصناعية والزراعية والتجارية.

ولكن بعد الحديث عن المناطق الصناعية، ومكانتها الاقتصادية، وجب علينا التطرق ولو قليلاً عن مكان إقامة المدن والمناطق الصناعية، وعن شروط إقامة المناطق الصناعية ومن أهمها:

إقامة هذه المناطق خارج الأراضي الصالحة للزراعة.

إقامة هذه المناطق أو المدن بعيداً عن المناطق ذات النشاط الزلزالي المرتفع ما أمكن.

إبعاد هذه المناطق عن المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

توفر البنية الفوقية المتمثلة بالإدارات والبنية التحتية المتكاملة.

الكثير من شروط السلامة والمعايير البيئية وسلامة السكان.

وهنا نسأل إذا جاز السؤال، هل تتوفر هذه الشروط في منطقة أريحا؟ وكيف سيتم توفيرها في حال لم تتوفر؟ ألا يوجد أماكن أخرى أفضل من الخيار الحالي المتمثل بمنطقة السيح جنوب شرق مدينة أريحا؟؟.

ثالثاً: المناطق الصناعية المشتركة

لماذا المشتركة؟ هنا يطرح السؤال، والذي بدوره يفتح الباب واسعاً للتساؤل، ألن تؤدي هذه المناطق للمزيد من الإلحاق باقتصاد المحتل؟ ألن تنتقص كذلك من السيادة الفلسطينية عليها؟؟ ألن يخلق ذلك زيادة في التدخل في الشؤون والمصالح الفلسطينية؟؟ ثم كيف ستكون السيطرة الأمنية؟ وما هي شروط العمل والتوظيف هل ستتمثل بالكفاءة مثلاً أم سترتكز على الأمن والأبعاد الأمنية والسياسية؟؟ ثم إذا كنا سنربط اقتصادنا الوطني بها فكيف سندعي أن لدينا اقتصاداً مستقلاً لكيان فلسطيني مستقل؟؟

الآن أيضاً يمكننا أن نسأل: ما هو المشترك بين الدولة المحتلة والشعب تحت الاحتلال؟؟ وما هو المشترك بين الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم والاقتصاد الفلسطيني الناشئ؟؟ وهل سنتحول لعمالة في مصانع إسرائيلية تقام على الأراضي الفلسطينية؟.

رابعاً: أثر المناطق الصناعية على القطاع الزراعي

مما سبق ذكره سابقاً يتبين لنا أن الأثر الطبيعي للمشاريع الصناعية والتي تركز في جزء منها على الأقل على الصناعات الزراعية إذا جاز التعبير وعلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية سيكون إيجابياً، بل قد يرقى لدرجة الثورة الاقتصادية والزراعية في حالة المدن الصناعية الزراعية، مع التركيز على دعم القطاع الزراعي، وعلى اعتماد هذه المناطق على المنتج الوطني لا المنتج الأرخص ثمناً، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم القطاع الزراعي وتوعية وإرشاد المزارع لكيفية مجاراة التغيرات الاقتصادية والزراعية المتوقعة. ولكن لاقتصادنا الوطني محددات سقفها الاحتلال، هذا في حال تحدثنا عن أنفسنا بالمنأى عن فكرة الشراكة، أما بالحديث عن المناطق المشتركة فهل نفترض أنها ستدعم الزراعة الفلسطينية دوناً عن الإنتاج الزراعي للمستوطنات أو لدولة المحتل؟.

ولإجمال ما سبق نلخص الأبعاد التالية:

من حق القطاع الزراعي الفلسطيني الأخذ بعين الاعتبار كمستقبل لأية مشاريع يمكن أن تؤثر عليه.

ومن حق القطاع الزراعي الفلسطيني أن يكون ذو الأولوية وصاحب حق الاحتكار في المشاريع التي يمكن أن يستفيد منها.

من واجبنا على أجيالنا التالية أن نوفر لهم تنمية مستدامة مبنية على تخطيط استراتيجي يتجنب استهلاك الموارد المتاحة.

السيناريو الإيجابي سيتمثل بنهضة القطاع الزراعي اعتماداً على تخطيط استراتيجي عماده التسويق بكافة أبعاده واشتراكه مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها القطاع الصناعي.

السيناريو السلبي، أن نزرع أرضنا التي نحميها لمن لا يستحق أن يأكل من خيرها، وأن نصبح عمالاً بدلاً من مزارعين، وأن نخلّف الأرض لمن خلفنا نقمة بدلاً منها نعمة، هو حل مرفوض بكل بساطة.

وما دام الحديث عن الأغوار، وجب للأغوار الحديث، لنقول نعم لدعم الأغوار، ونعم للمشاريع الرائدة في الأغوار، ولكن دعونا نرسم مستقبلاً أخضراً لأرض عهدناها خضراء. جفت فجأة ينابيعها وظهرت فيها من علائم التصحر ما لم يكن في الحسبان، نحن في إنتاجنا الزراعي في الأغوار في تراجع مستمر، ومصادر المياه الزراعية في انحسار مستمر، والمستقبل ضبابي للغاية، لقطاع روحه المياه وعدوه الجفاف، وواجب علينا إعادة النظر في مشكلاته خصوصاً في الأغوار والتي ما فتئت تعرف بسلة الغذاء الفلسطيني، ولكن ومع زيادة السكان والمساكن والمشاريع غير الزراعية وابتلاعهم جميعاً لآلاف الدونمات الزراعية، فلنتمهل دقيقة، ثم فلنفكر معاً في مستقبل أخضر.

ملخص الخِتام

إذا أردنا أن نرسم مستقبلاً للقطاع الزراعي، فلا بد من أخذ بقية القطاعات بعين الاعتبار، بل لا بد لجميع القطاعات أن تأخذ بعين الاعتبار الأهمية المطلقة للقطاع الزراعي والذي يشكل قاعدة الأمن الغذائي الفلسطيني وعماد ثقافة حب الأرض وأساس ثقافة الانتماء إليها كما يشكل عماد الناتج المحلي والقطاع الأقدر على استيعاب الأيدي العاملة وأخيراً رمزاً لكرامة الشعب الفلسطيني. وعليه لا بد من وضع خطة استراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي المتهلهل يكون أساسها الاستقلال والسيادة ومفهومها الاستمرارية وحدودها النجاح والمستفيد منها الوطن والاقتصاد الوطني وذلك الجندي المجهول ألا وهو المزارع.

المرأة ودورها في حماية البيئة

بقلم: جيهان ناصر الدين

بات من المؤكد أن صيانة البيئة والحفاظ عليها من أهم المسؤوليات التى تقع على عاتق الإنسان الذى يعيش فيها ويستفيد منها، بل ويستمد منها كل مقومات حياته. ويركز نشطاء البيئة في الدول المتقدمة على توعية المرأة بيئياً إيماناً بدورها المؤثر في إدارة المنزل وخلق التفكير والسلوك الإيجابي لدى الأبناء والوعي البيئي، كما نعلم يبدأ من المنزل وتحديداً من المرآة، وهذا يقودنا إلى اسئلة في غاية الأهمية، ما هو دور المرأة في حماية البيئة ؟ ولماذا الربط بين المرأة والبيئة؟.

ولعل الاجابة على تلك الاسئلة تختلف حسب وجهة نظر كل من يجيب عليها انطلاقا من البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي نعيش فيها ولعل الاجابة عليها في المجتمعات النامية تختلف عن المجتمعات المتقدمة، كذلك الاجابة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي، لكن اجابتنا ستكون من منطلق المجتمع الفلسطيني، ولعل من أبرز سماته أنه في الغالبية العظمى مجتمع زراعي ومن هذا المجتمع سوف تنطلق اجابتنا على هذه الاسئلة.

تلعب المرأة دوراً هاماً في حماية البيئة في المجتمع الفلسطيني، حيث أنها قد تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً، إن كانت جاهلة وغير واعية بنتائج الممارسات الخاطئة في استخدام الموارد المتاحة، وتتجلى إيجابيتها في استخدام تلك الموارد بحيث تحافظ على ديمومتها، فهي صاحبة العلاقة الأقوي مع البيئة ومواردها وهي التي تربي الأجيال وبالتالي هي التي تنمي فيهم الاحساس بالمسؤولية تجاه البيئة، كما تتحمل المرأة مسئولية إدارة البيت مما يجعل لها شأنا في مواجهة التلوث المنزلي وفي اختيار السكن المناسب بيئيا، كما تقوم المرأة دائما باختيار المناسب لاسرتها من السلع الغذائية والأدوية والملابس، وبإمكانها هنا اختيار السلع الصديقة للبيئة. أما المرأة الريفية التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعي الحيوانات فهي أكثر أفراد المجتمع احساسا بالمشاكل البيئية بدءا من تدهور التربة الزراعية والجفاف وتلوث المياه والهواء والامراض ومن ثم فإن هناك ضرورة لتعزيز دورها البيئي، إذ إن إشراكها في نشاطات حماية البيئة يسهم في حل العديد من المشاكل البيئية. وعندما نقوم بتوعية المرأة ودعوتها للمساهمة في حماية البيئة فإننا في الوقت ذاته نكون قد قمنا بنشر هذا الوعي لدي جميع أفراد الأسرة، وذلك لارتباطها القوي بأسرتها، والمرأة بصفة عامة تستطيع أن تكون قدوة لابنائها اذا ما نقلت القمامة من المنزل وألقتها في الحاويات المخصصة لذلك.

وبناء على ما تقدم إن التوعية البيئية للمرأة هي أولى خطوات وقف التعدي على البيئة من خلال تفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من التلوث، وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع ويقع على عاتقها دور أساسي في التربية البيئية السليمة وحماية أفراد الأسرة من تأثير الأضرار المحتملة للعوامل البيئية مما يقلل من معدلات الإصابة بالأمراض الصحية والنفسية، لذلك فإن التركيز على دور المرأة وحثها على المشاركة الفعلية في أنشطة وبرامج التوعية البيئية سيكون له مردود في الحد من التلوث البيئي وهكذا فإن المرأة اكثر الافراد تأثراً وإحساساً بأن تلوث البيئة يعني القضاء على الحياة، وهي أكثر استعداداً لمواجهة ومكافحة التلوث البيئي، ومن ثم فإن هناك أهمية وضرورة لتعزيز دورها البيئي. وإذا كانت المرأة تتميز بكل هذه الصفات السابق ذكرها فإننا نستطيع أن نتبين دورها في حماية البيئة.

العمل الزراعي يختتم حملة جمع سنابل القمح

الخليل– اختتم اتحاد لجان العمل الزراعي حملة جمع سنابل القمح والشعير وإزالة النباتات الشاذة والغريبة من محصول الفقوس والكوسا، حيث تواصل العمل الجاد في هذا المجال لمدة شهر متواصل، وذلك بهدف تحسين الأصناف البلدية من محاصيل الخضروات والحبوب من خلال إتباع طريقة الانتخاب السالب من المجموعات النباتية بمشاركة المزارعين والوصول إلى الأفراد الأكثر تميزاً وثباتا وذات الصفات المظهرية المرغوبة من قبل المزارعين المهتمين في مجال البذور البلدية.

شارك في الحملة عدد من طلبة كلية الزراعة المشاركين في برنامج التطوع في مجموعات العمل الخاصة ببنك البذور الوطني، حيث تم تخزين ما تم جمعة من سنابل وبذور بلدية في ظروف التخزين الملائمة لذلك، وسيتم إكثار عينات البذور التي تم جمعها من خلال وحدة الإكثار التابعة لبنك البذور الوطني لدى اتحاد لجان العمل الزراعي خلال المواسم القادمة، وتم انتخاب النباتات الأم لصنفي الكوسا البلدي والفقوس لدى المزارعين المعتمدين لتحسين البذور البلدية من قبل بنك البذور الوطني وذلك وصولا إلى أصناف تحتوي على الصفات الوراثية المرغوبة بهدف إعادة توزيعها على المزارعين المهتمين بالبذور البلدية لضمان ثبات وديمومة الأصناف البلدية من خلال برنامج الاتحاد الخاص بحفظ البذور البلدية.

يأتي ذلك استمرارا في العمل النوعي الذي يقوم به اتحاد لجان العمل الزراعي في مجال تحسين وإنتاج البذور البلدية.

شجرة الزيتون في فلسطين: ماضٍ وحاضر ومستقبل

بقلم: ماجد ناصر

ترتبط شجرة الزيتون في الحياة الفلسطينية ارتباطا عميقا تعود بجذورها إلى الماضي وتمتد نحو المستقبل وهناك العديد من الحقائق التي تظهر مدى قوة العلاقة بين الإنسان الفلسطيني وشجرة الزيتون.

تاريخيا من المعروف أن شجرة الزيتون كانت منتشرة في حوض المتوسط، وكانت تتركز في فلسطين وسوريا وهناك مساحات كبيرة من الحقول في فلسطين تنتشر فيها أشجار الزيتون المعروفة باسم الرومي والتي درسها الخبراء اليابانيون وأشاروا إلى أن عمرها يتجاوز ٥٠٠٠ سنة وهذا يعكس مدى اهتمام الفلسطينيين منذ القدم بزراعة هذه الشجرة وما كانت تشكله من أهمية في حياة الناس لاستخداماتها المتعددة في حياتهم.

من المعاني التي تستحق التوقف عندها أن شجرة الزيتون قد ذكرت في الكتب السماوية الثلاثة القران، الإنجيل، والتوراة والأديان الثلاثة لها ارتباط خاص بفلسطين وقد أدرك المحتل البعد التاريخي للعلاقة بين شجرة الزيتون وفلسطين، وبالتالي تم استهدافها وأصبحت جزءا أساسيا من الصراع على هذه الأرض، والاستهداف مستمر ويتم بطرق شتى، أولها سرقة أشجار الزيتون فالمراقب المحايد للقضية الفلسطينية يعرف أن إسرائيل لا تمتلك تاريخا أو ثقافة أو رموزا وطنية وفلكلورية وبالتالي تسعى إلى سرقة العناصر الخاصة بالثقافة والحضارة الفلسطينية، وتدّعي أن تلك العناصر إسرائيلية وهذا ما يحدث تماما مع شجرة الزيتون بهدف محو أي شيء له ارتباط بحضارة الفلسطينيين، وباعتبار أن هذه الشجرة هي واحدة من المكونات الرئيسية للثقافة الفلسطينية. هذا من جانب أما من جانب أخر فإن هذه الشجرة تتعرض يوميا وبشكل متعمد إلى هجمات عنيفة وقاسية تتمثل في اقتلاع الأشجار وبرامج إحراق كروم الزيتون التي ينتهجها المستوطنون الذين يعتبرون وجودها احد أهم أسباب الحد من توسعهم وسرقتهم للأرض.

لذا ينبغي علينا أن نتمسك بهذه الشجرة باعتبارها جزءا من ماضينا وحاضرنا وحصنا منيعا لمستقبلنا.

فقد أثبتت هذه الشجرة على الدوام وفي محطات كثيرة أنها سد منيع أمام توسع المستوطنات، وبالتالي ينبغي علينا منحها الاهتمام الذي تستحقه كونها تشكل واحدة من أهم الرموز الوطنية الجماعية، فشجرة الزيتون لها مكانة خاصة في حياة كل الفلسطينيين من جوانب عديدة تاريخية، ثقافية، اقتصادية وزراعية ستمتد معهم للأجيال القادمة.

لا بد من الحديث عنه مرة أخرى

بقلم: خالد برهم

ربما لم يعد من الممكن الاستمرار في هذا المسار، حيث وصلت الأمور إلى درجة عالية من الخطورة. إنها مأساة الإنسان التي صنعها بيده، حيث طوفان من اللهب في روسيا، وطوفان من الماء في الباكستان والصين والهند وكوريا الشمالية وغيرها، وطقس لم نألفه في بلادنا، هل انفلت عقال نظام كرتنا الأرضية ؟ أم أن هذا طارئ وقتي على هذه الأرض.

لم تعد كل النظريات تفيدنا في شيء عن تفسير ما يحدث ما دام العالم يعيش هذا الجنون ، فلم يعد بالإمكان الحديث عن نظريات تفسر ما يحدث وبات المطلوب الآن جهد عملي لترميم كل ما تآكل من هذا النظام.

هناك قناعة عند الكثيرين من أن ما يحدث الآن من تغيير على هذه الأرض سببه الإنسان، فلم يعد ذاك التوازن الذي استمرت عليه الأرض طوال آلاف السنين حاصلا، وصار من الممكن ملاحظة مدى الانتكاسة على هذا النظام.

المسألة في نظري ليست ضبابية بل في قمة الوضوح حيث بات الإنسان عدوانيا جدا في تعديه السادي على هذا النظام، فكيف نفسر ذلك الدمار الذي لحق بملايين الدونمات من الغابات؟ وكذلك كيف نفسر ذلك الاستخدام المهول لكل تلك العناصر المستخدمة في الصناعات في عالم اليوم؟ إذ أن في أمريكا لوحدها أكثر من مئتي مليون سيارة تنتج ما تنتج من ثاني أكسيد الكربون ناهيك عن مئات الألوف من المصانع التي تنتج ما تنتجه السيارات من ناتج الاحتراق، والمعادلة هنا واضحة جدا، حيث لم يعد في مقدور ما تبقى من غابات وكثافة شجرية أن تستوعب ذلك الفائض من ثاني أكسيد الكربون وغيره من عناصر مثبطة، وبقية القصة في هذا السياق باتت معروفة لنا جميعا فيما اصطلح على تسميته بالانحباس الحراري، إذ تحولت الأرض في هذه الوضعية حقا إلى دفيئة نحن فيها مثل نبات ذابل يئن من وطأة الحر والجفاف.

إن التصحر والجفاف وملوحة التربة لهي إضافات أخرى في قصة الإنسان في تعديه على الطبيعة ونظامها الايكولوجي، حيث لم يفلح الإنسان في الحفاظ على ما حباه الله من عناصر حياة تبقيه في ديمومة على هذه الأرض إلى أن يشاء الله، فكم ينكمش الإنسان وهو يرى تلك المشاهد التي يراها على التلفاز من خلال أفلام وثائقية توثق إجرام الإنسان في تعديه على الطبيعة، فهل أفلح الإنسان أم أنه هو المسؤول عما وصلنا إليه؟.

إن شروط بقائنا على هذه الأرض يتطلب منا ثورة حقيقية على هذا النمط من التعامل مع الطبيعة ، إذ أننا نحتاج إلى الإعلان عن ميلاد فكر وممارسة جديدين، ينفتح فيهما العالم على ذاته أكثر، عالم شفاف واضح، ينبثق انبثاقا من ركام عالمنا المتورم، هذا العالم المأزوم بحروبه وجنونه وجشعه وولعه، إن هذا التغيير أصبح ملحا أمام فظائع الحاضر، وجموح البعض للسيادة على حاضر العالم ومستقبله من خلال حروبه التوسعية وسعيه الدائم لان يكون سيد الثروات وسيد الأزمات وتداعياتها على كوكبنا، مطلوب من هؤلاء أن يكفوا عن اللعب في مصير هذا العالم، فالعالم ليس ملكا لهم وحدهم، هذا العالم الذي استمر طوال تلك السنين في ديمومته وعفويته، محظور على أولئك أن يختزلوه فيهم وفي وعيهم المأزوم.

السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتجارة فلسطين مع الدول الأخرى

بقلم: عدنان خالد

بالإضافة للسياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم تجارتها مع المناطق الفلسطينية المحتلة فقد قامت السلطات الإسرائيلية بفرض عدة إجراءات على آلية التعامل التجاري بين تلك المناطق والدول الأخرى. وكما هو متوقع فقد كان الهدف الأساسي لجميع السياسات التي فرضتها سلطات الاحتلال في هذا المجال هو تحقيق مزيج من المصالح لإسرائيل بغض النظر عن انعكاسات هذه السياسات على الجانب الفلسطيني. وبشكل عام يمكن تلخيص أهم الإجراءات الاسرائيلية المتعلقة بالتجارة الفلسطينية مع الدول الأخرى بما يلي:

أولا: مع الدول العربية

عدم السماح باستيراد المنتجات التي قد تؤثر بصورة سلبية على المنتجين الإسرائيليين وينطبق ذلك بشكل خاص على المنتجات الزراعية والمحروقات والطاقة الكهربائية و الاسمنت.

فرض رسوم جمركية باهظة على السلع المستوردة عبر الجسور، كذلك منع استيراد العديد من السلع لاعتبارات أمنية خاصة الأجهزة الكهربائية والمواد الكيماوية والسماد بخصوص الزراعة.

فرض إجراءات تفتيش معقدة ومطولة على السلع المستوردة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير عملية التخليص وتلف جزء من البضاعة.

منع الشاحنات من البقاء في الأردن لأكثر من يوم واحد مما يسبب تعقيدات ومشاكل كثيرة للسائقين ويزيد من كلفة الشحن.

فرض رسوم باهظة على الشاحنات العاملة على الجسور مما أدى إلى رفع كلفة الشحن بنسبة كبيرة حوالي ١٥٠٠ دولار أمريكي للشحنة الواحدة.

إغلاق الجسور بشكل عشوائي أمام حركة الشاحنات لاعتبارات أمنية غالبا ما تكون في الواقع هي مجرد عقاب جماعي على سكان منطقة أو مناطق معينة.

ثانيا : مع الدول الأخرى

فرض إجراءات مطولة على عملية تخليص مستوردات تجار المناطق المحتلة مما يؤدي إلى رفع الكلفة وتأخير كبير في استلام البضاعة.

فرض فحوص أمنية تعجيزية على المنتجات الزراعية الفلسطينية المصدرة، حيث يتم تفريغ الثمار من صندوق لآخر أمام أعين ضباط الأمن مما يعمل على رفع الكلفة و يعيق عملية التصدير ويحدث تلفا في البضاعة المصدرة.

أدى هذا كله إلى تأثير سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية، زراعية كانت أو صناعية أو تجارية تعمد الاحتلال إلى خلقه لضرب الاقتصاد الفلسطيني.

نتائج هذه السياسات :

جعل السوق الفلسطيني سوق ضخم ومحمي لصالح المنشات الاقتصادية الإسرائيلية بحيث اكسب هذه المنشات ميزة تنافسية أمام الدول الأخرى.

اثر سلبيا على الفروع الزراعية المحلية وأعاق ظهور وتطور صناعات جديدة.

إغراق السوق الفلسطيني بمنتجات إسرائيلية ذات نوعية متدنية قد لا يكون مصرحا بتداولها في الأسواق الإسرائيلية ويشمل ذلك سلعا كالأدوية والأغذية المحفوظة التي لا تتوفر فيها المواصفات المعمول بها في إسرائيل .

ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في ظل محدودية الدخل

لذلك يجب العمل على سياسات و إجراءات وسبل عمل من شأنها التغلب على هذا المأزق لأن الضحية المواطن الفلسطيني في جميع الجوانب فهو بين مطرقة محدودية الدخل و ارتفاع الأسعار وسندان سياسات إسرائيلية احتلالية من شأنها قتل الحياة بجميع معانيها و انتزاع الفلسطيني من أرضه.

هل يتحقق الحلم؟

بقلم: ثائر حنايشة*

في ليلة من ليالي الزمان خلدت إلى النوم على وسادتي حيث ذهبت في نوم عميق ودخلت عالم آخر، رأيت فلسطين حبيبتي ترفرف فيها أعلام النصر والحرية، أطفال يلهون هنا وهناك يضحكون ويلعبون، رأيتهم يحملون بأيديهم بعض الجنيهات الفلسطينية يزرعونها في الأرض لتنمو وتصبح أشجارا كبيرة لتثمر ثمارا من النقود يلتقطها الأطفال وهم يضحكون ويشترون ما يشاءون، لم يعد رغيف الخبز حلما بالنسبة لهم. شاهدت شاطئ غزة وحيفا ويافا وأم الرشراش ترسو فيه سفن كثيرة وبضائع ومسافرون، والناس يستمتعون بأوقاتهم على الشاطئ، رأيت طفلة مبتسمة تقول: لقد عاد أبي. وذهبت بقطار أحلامي إلى ساحة فيها نساء تزغرد، وأشبال يلوحون بأعلام فلسطين. فسألت احد الأشبال ما الذي يحدث هنا؟ أبلغني أنهم يحتفلون بذكرى شهداء فلسطين حينها كانت أجراس الكنائس في مهد المسيح تعزف لحن الحرية والنصر والعودة، تستقبل مبعديها من المنفى بعد غياب.

رأيت القدس تزدان بالأعلام الفلسطينية وتمتلئ بالرجال والنساء والأطفال، سمعت صوت رجل يخطب بالناس ويقول: هذا الوطن الممتد من البحر إلى النهر هي فلسطين الحبيبة التي رواها الشهداء بدمائهم والأسرى بصمودهم والجرحى بآهاتهم.

وفجأة استيقظت على صوت دوي انفجار في المنطقة وصراخ، سألت أمي وأنا أرتعش من الخوف ما الذي يحدث فقالت لي: هؤلاء الصهاينة في بيت الجيران يعتقلون احد أبنائهم. لا تخف يا ولدي قفلت لها: لقد حلمت حلما جميلا فقالت لي: ماذا رأيت؟ قلت رأيت وطنا يخفق في سمائه علم فلسطين وشمس الحرية مشرقة والوحدة والمحبة تعم هذا الوطن، فلا أسرى ولا مبعدون ولا اقتتال، رأيت أطفالا ورجالا ونساء وشهداء لم تذهب دماءهم هدرا، ليس هناك من يحاربنا على لقمة عيشنا لان أرضنا بسهولها وجبالها مليئة بالسنابل والقمح وأشجار الزيتون الأخضر التي زرعناها بأيدينا فلا حواجز ولا تصاريح سفر ولا جدار فهل أخطأت يا أمي؟! عذرا إذا أخطأت أن احلم بوطن نعيش فيه بحرية. عذرا لكم أيها الشهداء .. عذرا لكم أيها الأسرى .. عذرا لكم أيها المبعدون .. عذرا لكم أيها الأطفال .. عذرا لكم يا أمهات الشهداء والأسرى.

فبالوحدة ... والمقاومة ... والصمود ... ننتصر

---

*منسق اللجان الزراعية في محافظة نابلس

دورة بعنوان التنظيم والعمل النقابي في غزة

غزة– افتتح اتحاد لجان العمل الزراعي في غزة دورة بعنوان التنظيم والعمل النقابي ضمن مشروع الحق في الحياة الممول من المساعدات الشعبية النرويجية.

هدفت الدورة إلى زيادة وعي الصيادين حول آليات العمل النقابي ودور النقابات، حيث شارك في الدورة نحو ٠٦ صيادا من محافظتي رفح والوسطى على أن تستكمل مباشرة في محافظة غزة والشمال.

وتناولت الدورة عدة مواضيع أبرزها مفاهيم التنظيم النقابي، المراحل التاريخية لعملية التنظيم ودور وأهداف النقابات العمالية، وآلية تشكيل الجسم النقابي العمالي، إضافة إلى شروط نجاح العمل النقابي، ومعايير الحريات النقابية، والوضع القانوني للنقابات العمالية وهيكلية عملها والممثل النقابي ومهارات العمل الجماعي .

تأتي هذه الدورة استكمالاً للنشاطات التي ينفذها الاتحاد مع المزارعين من خلال البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعزيز صمودهم ورفع مستوى وعيهم وتمسكهم بأراضيهم في مواجهة سياسة الاحتلال التي تستهدف طردهم وإقامة المناطق العازلة في محافظات الوطن.

القرفة

القرفة واحدة من أقدم النباتات الطبية الموجودة في العالم، وقد أيد العلم الحديث مزاياها العلاجية. شجرة القرفة هي شجرة صغيرة معمرة دائمة الخضرة وهى صغيرة في الحجم وكثيرة الأغصان أوراقها قلبية الشكل داكنة الخضرة لها رائحة عطرية جميلة، أزهارها صغيرة وكثيفة العدد وذات لون أصفر، ثمرتها عنبية الشكل بلون أسمر. كانت القرفة تحظى بقيمة عالية لدى الأمراء، حتى أن كليوباترا حملتها في صندوق مجوهراتها.

القرفة عبارة عن قشور وسيقان وجذور نبات شجرة القرفة، لحاء شجرة القرفة سميك ولونه بني فاتح أو داكن. يتم الحصول علي اللحاء الداخلي من الفروع الجديدة المختارة والتي تخضع للمعالجة والتجفيف. وأثناء عملية التجفيف ينكمش اللحاء ويأخذ الشكل الأسطواني أو الملفوف. وأوراقها المجففة مع اللحاء الداخلي المجفف تستخدم في جميع بلدان العالم كتابل حيث لها مذاق حلو ورائحة عطرة.

تحتوى شجرة القرفة على قيم غذائية كثيرة من البروتينات والدهون والألياف والكربوهيدرات والكالسيوم والفوسفور والحديد والصوديوم والبوتاسيوم والثيامين والريبوفلافين والنياسن وفيتامين (ج) وفيتامين (أ). كما تحتوي قشورها على زيوت طيارة حيث تصل نسبتها إلى ٤٪، ومن أهم المركبات المكونة للزيت مركب يعرف باسم سينمالدهيد وهو الذي يعزى إليه أكثر التأثيرات الدوائية، كما يعتبر مركب اليوجينول المركب الثاني في الزيت والذي يُعزى إليه التأثير المهدئ، وتوجد مركبات أخرى أقل أهمية من المركبين السابقين. كما تحتوي القشور على مواد عفصية ومواد هلامية ومواد سكرية ونشا.

استخدمها الصينيون القدماء لإيقاف الحمى والإسهال. وفي مصر أضافها الفراعنة إلى المواد التي كانوا يستعملونها في التحنيط كما وردت القرفة في وصفات فرعونية حيث ورد ذكرها ٦ مرات في بردية هيرست الطبية كمسكن موضعي ولتبريد الشرج وضد الحروق المتعفنة، وتعتبر القرفة من الأباريز المشهورة حيث أطلق عليها علماء التغذية في فرنسا اسم صديق الجهاز الهضمي.

أما في أوروبا استخدمتها الراهبة وعالمة النبات الألمانية هيلدرجارد وبنجان، وجعلتها النبات الطبي المفضل لعلاج مشاكل الجيوب الأنفية والرشح ونزلات البرد، وفي القرن التاسع عشر كان الأطباء الأميركيون يصفونها للمرضى الذين يعانون من آلام في المعدة ومن الانتفاخ والغثيان والقيء والإسهال ومشاكل الرحم حيث تؤثر القرفة على ألياف العضلية للرحم حيث أنها تحرض انقباضاته وبحيث تخفي النزيف الدموي في الرحم كما أن القرفة دواء ناجح وسريع للنزيف الناتج عن المخاض وأنواع أخرى من نزف الرحم.

ومما قاله الطبيب اليوناني ديسكوريدس عن القرفة: «يستخدم زيت القرفة دهاناً لعلاج الكلف والنمش ومع الخل للبثور، وهو مفيد لعلاج القوباء، والقروح، يؤخذ شرابا لعلاج السعال وينقي الصدر ويقوي المعدة ويدر البول والطمث، ويستخدم مع التين كريمات وضمادات ضد لسع العقرب». وقال أبو بكر الرازي «مغلي القرفة بالزنجبيل نافع ضد أمراض البرد والزكام، مشروب القرفة يفجر الخراريج سريعاً ويعالج حالات قروح المجاري البولية». وقال ابن البيطار «تمزج القرفة مع مسحوق لعلاج الربو والفواق».

قام اليابانيون عام ١٩٨٠ بدراسة تأثير المركب الرئيسي في زيت القرفة كمهدئ ومسكن وأثبتوا تأثير هذا المركب كمادة مهدئة ومسكنة بالإضافة إلى تخفيضه لضغط الدم والحمى. كما أثبتوا أن خلاصة القرفة لها تأثير ضد أنواع من البكتيريا و الفطريات.

استعمالاتها

لا تغلي القرفة أبدًا، لكن يغلى الماء فقط وتطفأ النار ويضاف له القرفة سواء عيدان أو مطحونة، ويفضل المطحونة حديثًا وبقدر الحاجة لبضعة أيام حتى لا يمضي وقت طويل على طحنها قبل أن تستعمل فتخسر الكثير من زيتها المفيد وتقل فائدتها أو تنعدم مع مرور الزمن كذلك يجب حفظها في أواني محكمة الإغلاق.

الاستعمالات الداخلية:

– يستعمل مشروب مغلي القرفة بمعدل ٢ إلى ٣ أكواب يومياً لحالات البرد والسعال وآلام الرحم وعسر البول والعادة الشهرية.

– يستعمل مسحوق القرفة مع الزنجبيل والهيل كمشروب ساخن ممتاز لحالات التخمة وانتفاخات المعدة والمغص المعوي وضعف الشهية، تحفز القرفة على الهضم وتمنع الإصابة بالغثيان والقيء والإسهال، وبإذابة ملعقة واحدة صغيرة من القرفة في ماء ساخن تؤخذ بعد نصف ساعة من تناول الوجبات تخفف من عسر الهضم.

– يستعمل ما بين ٨ إلى ٢ جرام من مسحوق القرفة مغلياً مع السكر لتقوية المعدة.

– يستعمل منقوع القرفة بمعدل ٢ إلى ٨ جرامات مع ٥٠٠ ملي ماء لتنشيط الدورة الدموية والأمعاء والإدرار ومكافحة البرد وفتح الشهية.

– يستعمل زيت القرفة بمعدل قطرة إلى قطرتين كمادة مطهرة.

– تستعمل صبغة القرفة بمعدل ٤ إلى ٨ جرامات لتقوية القلب وتنشيط الرياضيين والسباحين.

– تمنع القرفة من الشد العصبي وتحسن أو تقوى من الذاكرة.

–تنظيم النسل: تستخدم القرفة كوسيلة من وسائل تنظيم النسل الطبيعية فلها تأثير في إفراز البويضات بعد الولادة، وبأخذ جزء صغير من القرفة ليلاً لمدة شهر بعد الولادة فهي تؤجل الدورة الشهرية لأكثر من ١٥–٢٠ شهراً وبالتالي تؤجل الحمل.

– تساعد القرفة بشكل غير مباشر في إفراز لبن الثدي وإطالة المدة التي يتغذى فيها الطفل على لبن الأم.

– تستعمل كأشهر التوابل فهي تضاف إلى الطعام لإكسابه نكهة ورائحة طيبة. كما تضاف إلى بعض المشروبات والحلويات والعطور.

الاستعمالات الخارجية:

يستعمل زيت القرفة دهاناً لعلاج الكلف والنمش والصداع والزكام وآلام الأذن.

– يستعمل زيت القرفة مع الخل دهاناً لعلاج البثور والقروح، وحديثاً دخل مسحوق القرفة في صناعة مراهم ضد الحروق والقروح.

– يستعمل مسحوق القرفة مخلوطاً مع التين على هيئة كريم ضد لسع العقارب.

– يستعمل مسحوق القرفة بمزجها مع الملح والبصل على هيئة كريم لعلاج وسقوط الشعر وذلك بوضع الكريم فوق أماكن الشعر الضعيف أو المتساقط.

– تضاف على معاجين الأسنان كمعطر لفوائدها الطبية فهي تضاف كمعطر قوي لتكافح أنواعاً عديدة من النخر وكذلك البكتيريا والفطريات والفيروسات ومن الناحية الصيدلية تضاف القرفة أو خلاصتها السائلة لكثير من الأدوية لتكسبها طعما مقبولا، ولا ينصح بإعطاء نقيع القرفة للأطفال دون الثانية من العمر، أما الأطفال الأكبر والأشخاص ما فوق الخامسة والستين فيمكنهم البدء بجرعات بسيطة ثم زيادتها عند الحاجة.

دراسات طبية

أثبتت دراسة ألمانية أن القرفة تقضي تماما على أسباب كافة الالتهابات البولية تقريبا مثل كما لزيتها الطيار تأثير مخدر لذلك يرش مسحوقها على بعض الجروح الصغيرة التي يمكن أن تصيب الإنسان في المنزل.

كما وجد الباحثون اليابانيون أن القرفة تخفض الضغط الشرياني ويمكن للذين يعانون ارتفاع الضغط تناولها بكميات كبيرة، وتساعد القرفة أيضاً على طرد البلغم وتطهير الجهاز التنفسي، ويرجع هذا التأثير لاحتوائها على الزيت الطيار الذي يمتص من الأمعاء ويفرز عن طريق القصبة الهوائية فيقوم بعملية التطهير وطرد البلغم.

هذا وقد قال علماء إن مادة تستخرج من القرفة قد تقي من الإصابة بمرض السكري الذي يصيب البالغين فالقرفة التي تستخدم عادة في الطهي قد تساعد الجسم على التعامل مع المواد السكرية بشكل أكثر فاعلية

علماء مختبرات التغذية التابعة لمؤسسة الأبحاث الزراعية الأميركية في ولاية ميريلاند الأميركية وجدوا أن مادة مستخلصة من نبات القرفة بإمكانها إعادة تفعيل الخلايا التي توقفت عن الاستجابة لهرمون الأنسولين بحيث تجعلها أكثر استجابة للهرمون المذكور. وقد وجد الباحثون أن القرفة تزيد من نسبة معالجة السكر ٢٠ مرة.

تحذيرات

- يجب عدم استعمال أكثر من الجرعات المحددة وفي حالة الحوامل أو الناس الذين يعانون قرحة المعدة أو الاثني عشر فعليهم تحاشي استعمال القرفة أو التقليل جداً من استعمالها.
- عدم إعطاء القرفة للأطفال دون سن الثانية، حيث في ذلك خطر كبير
- يوجد لدى بعض الناس حساسية للقرفة أو بعض البلاسم مثل بلسم بيرو فعليهم تحاشي استعمال القرفة.

التخزين

- يجب تخزين القرفة في مكان بارد وجاف وبعيداً عن الضوء المباشر.
- يجب عدم وضع القرفة في الفريزر أو كبائن الحمامات لأن الحرارة والرطوبة تقضي على المواد الفعالة في القرفة.
- كما يجب عدم سحق القرفة إلا عند الحاجة حيث إن سحقها وحفظها بعد السحق تكون عرضة لفقد الزيوت الطيارة التي يعزى إليها التأثير الدوائي.

وطنٌ وجع

بقلم : فؤاد أبو سيف

نحن الفلسطينيون وحدنا دون شعوب الأرض لنا أحلام صغيرة، فنحن حتى لا نجيد صناعة الأحلام الكبيرة، نعم وحده الشعب الفلسطيني من بين كل الشعوب من يجيد الجمع بين كل المتناقضات وهو وحده من أمضى ما يربو بقليل عن الستين عاما في ثورة لم تصل لأي من أهدافها. ذات يوم كان يحلم بفلسطين القديمة كاملة القوام، حيث أطلقوا عليها التاريخية وصار هو ذاته الشعب الفلسطيني يحلم بفلسطين أخرى غير تلك القديمة بمواصفات جديدة لا تشبه تلك التي في الكراسات، من صاروا شيوخا ومسنين قبل أن تصبح أيقونات علقها نفر قليل من أبنائها على صدورهم قبل أن يمضوا الى حتفهم دونما إستئذان أو سابق إنذار حتى أصبحوا ماض ممنوع من التداول، صارت ذاكرة الفلسطينيين هرمة لا تقوى إلا على النسيانً وعلى بعض أوجاع قديمة تتجدد كلما مرت من أمامها عيون كانت في يوم من الأيام ترنو لنفس الحلم، بدولة يرتاح على ذراعيها جميع الفلسطينيين، لكن الله أكرمهم فحقق كل أحلامهم دفعة واحدة فأهداهم دولتين واحدة شمالية وأخرى جنوبية، ترتاح هناك في قطاع مكلوم على الدوام ربما يكون في الغيب واحدة ثالثة لا أدري أين، ويمضي الفلسطينيون في طرقهم العديدة التي لا توصل إلا إلى مفرق طرق واحد يقسمهم أول ما أن تطأه أقدامهم إلى تخوم الدولتين سابقتي الذكر.

لنا نحن الفلسطينين صراعات كثيرة ليس أقلها (وطن ع وتر)، المشكلة ليست في الفكرة فالفساد والفاسدين صاروا أكثر من الناموس لا تلبث ان تلاحق واحده قبل أن تحط على رغيف خبز أطفالك اليابس حتى يجتاحك سرب أخر يهبط بنجاح في كل الأماكن، وليست المشكلة في الإبداع فما شاء الله أكاد أجزم أن إثنين على الأقل من بين أحدث فنانينا سينافسون عما قريب على إحدى جوائز الأوسكار عن أفضل عمل أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن للفلسطينين في الدولتين سالفتي الذكر فصائل كلها فاسدة، القديم منها والجديد لا يهم، ولهم مؤسسات تدّعي أنها تمثل المجتمع المدني لا تحوي إلا لصوصا محترفين ومأجورين. ونفسهما هذين الفنانين إكتشفا أيضا أشياء غريبة من قبيل أن اللون الواحد أنصع فلا داعي للتعديدة وكثرة الألوان خوفا من أن تحل فتختلط الألوان فيصعب علينا نحن الذين تعودنا على السواد والبياض أن نميز، لا بأس بقليل من التشهير فهذا متطلب إجباري في الطريق نحو العولمة الجديدة، لكن هذه المرة على الطريقة اللبنانية، فهناك يكاد لا يفلت سياسي واحد صغر أم كبر من طاحونة النقد والمتابعة لكننا الفلسطينين وبهذين المبدعين تميزنا عن هؤلاء اللبنانين من خلال تسمية الأشياء بمسمياتها، لماذا الخوف فنحن نعيش في بلد يحكمه وزيران للداخلية، ووزيران للصحة، وثلاثة وزراء للخارجية هذا مع التذكير بأننا لا زلنا نناضل من أجل الدولة.

أيها الفلسطيني التائه في أبجدية الإنشاءات ومحاولات الإبداع ، دقق النظر من حولك، وابحث عن غسان الذي بشرك به من سبقوك، انهض واترك خزّانك وأشح بنظرك عن الوهم ومن يجروك إلى القاع، وتذكر أنك تملك زمام المبادرة، ولا تسمح لهم بإخراجك من الصورة، وارفض أن تتحول لظل، أو لجسر يمر عليه هؤلاء، احمل مفتاحك في انتظار اللحظة التي ستأتيك حتماً، سواء كنت فوق الأرض أو تحتها، وتذكر الذين امنوا بك وبشروا بالخلاص وتوحدوا مع ارض البرتقال الحزين لتذوب الفوارق بين الأرض ومن قرعوا جدران الخزان. لماذا كل هذه القسوة على الذات؟ كأنك تتلذذ في تعذيب نفسك؟ وما هذا القلق الذي يجتاحك؟ أهو الخوف من يوم لا ملامح له؟ نعم: أنا اشعر بالرعب من القادم، لأنني لم أعد أرى الطريق، ولا الشهداء ولا بشائر الفجر والله يقسو علينا وكأنه يمتحن صبرنا، لكن صبرنا عمره ستون عاماً وأكثر، وخير مؤشر على إجتيازنا وبقوة إيماننا لهذه المحنة أننا ما زلنا نحلم.

لم يبق لنا إلا الصبر والانتظار، فأنتم لا تنتمون للجيل الذي يصحح ويضبط البوصلة، ألم يقلها لكم "كنفاني" ذات مساء: "لستم جيل الثورة، وما زلنا ننتظر جيلها"، ألم يصفعكم بالحقيقة عندما قال لكم: " إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية"، نعم هي مرحلة قد تطول أو تقصر، ولكن تأكدوا أن فئران السفينة ستغادرها عندما تلوح العاصفة في الأفق، حينها فقط تستقيم الأمور وتصبح الكلمة تحمل رسالة تُعين على تفسير طلاسم هذه المرحل وكل المراحل اللاحقة.

٤٠ ألف شخص يعيشون من وراء مهنة الصيد

صيادو السمك في غزة... بين مطرقة العوز وسندان الاحتلال

غزة- كتب فايز أبوعون

دندن الصياد المسن أبو رامي الهبيل (٦١ عاماً) من مدينة غزة الذي كان مضجعاً بجانب قاربه الذي علاه الصدأ بسبب توقفه الطويل في ميناء الصيادين غرب مدينة غزة دون عمل، بصوت منخفض أغنية "شدوا الهمة الهمة قوية، مركب يندە عَ البحرية، يا بحرية هيلا هيلا ... طلع الغربي الغربي بيصفر تحت المينا الجوع بيحفر، يا بحرية هيلا هيلا... طلع البحر البحر بيبكي دمع بيشكي القلب بيحكي، يا بحرية هيلا هيلا".

وقال الهبيل بعد أن توقف قليلاً عن الدندنة مطلقاً العنان لزفرة طويلة تنم عن ما يختلج في صدره من ألم ومعاناة، "هذه أغنية طالما رددتها في الماضي وأبنائي وأحفادي ومن يعملون معنا في هذه المهنة، ونحن نسحب شباك الصيد فجر كل يوم من مياه البحر إلى الشاطئ لنتفقد ما رزقنا به الله من أسماك وكائنات بحرية متعددة الأنواع والأشكال والأحجام.

وأضاف ما إن كان قاربنا يرسو على رمال الشاطئ، وتصبح الشباك كلها خارج المياه، حتى نُسارع ومن معنا إلى فرز ما اصطدناه وعلق بشباكنا من سمك السردين، والبوري، واللوكُس، والسكمبلة، والجرع، والجمبري، والحباري، والكلماري، والسلطعون، كلاً على حدة في صناديق خاصة بها، ليتم نقلها إلى سوق السمك «الحسبة» لبيعها إلى تجار الجملة والمفرق الذين كانوا يصطفون في طوابير ليحظوا بأسماك طازجة، وبأسعار معقولة.

غطرسة وعدوانية الاحتلال لم تتوقف

وتابع الهبيل الذي كان يفترش كيساً من الخيش تحته ويستظل بظل قاربه «إن حالنا الآن يُغني عن سؤالنا، فما تراه اليوم، هو حال معظم الصيادين إن لم يكن جميعهم بسبب غطرسة الاحتلال وعدوانيته التي لم تتوقف لحظة، بل زادت وتيرتها منذ فرضه الحصار البحري والبري والجوي على القطاع قبل ما يزيد عن أربع سنوات».

ولم يكن ما قاله الهبيل ببعيد عن ما يحدث دائماً، وحدث في ذلك اليوم نفسه أيضاً لعدد من الصيادين، حيث أن الزوارق البحرية الإسرائيلية أمطرت في ساعة متأخرة من فجر الأحد الثاني والعشرين من آب/ أغسطس الجاري برشاشاتها الثقيلة والمتوسطة، وبحمم قذائفها المدفعية زوارق الصيادين الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا الهرب في أحسن الأحوال بزوارقهم أو الغوص في مياه البحر بعد تركهم إياها والاحتماء خلف كثبان رملية أو كتل صخرية قد لا تقيهم شظايا الرصاص والقذائف المتطايرة.

وربما هذه الحادثة تتكرر مع بزوغ فجر كل يوم جديد، حيث يتنامى يومياً إلى مسامعك عبر وسائل الإعلام المختلفة، ما تتعرض له قوارب الصيد الفلسطينية من قصف الزوارق الحربية الإسرائيلية المتمركزة قبالة السواحل بدءاً من مدينة رفح جنوب قطاع غزة وحتى بلدة بيت لاهيا شمالا.

وفي هذا السياق أجمع متحدثون ومختصون خلال مؤتمر نظمته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار مؤخراً، على أن الحصار الإسرائيلي البحري والتضييق على صيادي غزة يهدف لثنيهم عن ممارسة مهنتهم وتهجيرهم من البحر الذي عملوا فيه عشرات السنين، مُبينين أن الاحتلال يضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات الموقعة ويمنع الصيادين من الدخول لمسافات مقرة قانونياً ودولياً إلى عرض البحر لنيل رزقهم وعوائلهم.

وشددوا على أهمية تشكيل قوى ضاغطة فلسطينيه وعربية وإسلامية ودولية على كافة المستويات الشعبية والبرلمانية والمؤسساتية والرسمية للضغط على الاحتلال من أجل إنهاء الحصار الظالم وغير القانوني المستمر منذ أربعة أعوام، مشيرين إلى وجود حركة عالمية بدأت في بعض الموانئ العالمية لمقاطعة السفن الإسرائيلية، دعما لقطاع غزة ودعماً لصياديه، وضد الحصار البحري المفروض.

عياش: إذلال الصيادين والتنكيل بهم مستمر

نقيب الصيادين نزار عياش قال لـ«نداء الأرض»: إن الحصار الجائر الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي مستمر على الصيادين وعملهم منذ أكثر من أربع سنوات، في محاولة منه لثنيهم عن ممارسة عملهم ومهنتهم عبر التضييق عليهم، وإن الصياد يعاني في البحر جراء سياسة الاحتلال كما يعاني في مختلف جوانب حياته من إغلاق المعابر ومنع دخول مستلزمات الحياة، إلى جانب الحصار البري والجوي أيضاً».

وأوضح عياش أنه منذ احتلال عام ١٩٦٧ وحتى ٢٠٠٥، استشهد صياد واحد فقط، لكن بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع استشهد ستة صيادين، ثلاثة منهم في رفح وثلاثة من غزة، كما أصيب واعتقل أكثر من ٤٠ صياداً، مشيراً إلى أن الأمور تطورت خلال الأشهر الأخيرة حيث يمارس الاحتلال ألواناً من الإذلال والتنكيل بالصيادين تتمثل بإطلاق النار باتجاههم وملاحقتهم واعتقالهم، بالإضافة إلى تقطيع وإتلاف أدواتهم وشباك الصيد الخاصة بهم، ناهيك عن إغراق المراكب أو احتجازها، وفرض الغرامات الباهظة عليهم دون مبرر.

وبيَّن أن الجنود يقومون باعتقال الصيادين في عمق البحر، وإصدار الأوامر لهم تحت التهديد بالسلاح بخلع ملابسهم والقفز إلى مياه البحر الباردة بملابسهم الداخلية فقط والسباحة لغاية الزوارق الإسرائيلية ليتم اعتقالهم ونقلهم إلى ميناء أسدود للتحقيق معهم، ومن ثم احتجازهم لساعات طويلة وأحياناً لأيام، قبل أن يقوموا بإعادتهم إلى زوارقهم وقواربهم في قلب البحر.

دخول البحر حسب أهواء الضباط الإسرائيليين

ولفت عياش إلى أنه خلال انتفاضة الأقصى كان مسموحاً بالدخول إلى البحر مسافة ١٠ أميال بحرية، ثم تقلصت المساحة إلى ٦ أميال، ثم إلى منع كامل لمدة ستة شهور، وذلك على خلفية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولكن في الآونة الأخيرة تحدث الإسرائيليون عن السماح بالدخول لمسافة ٦ أميال، لكن على أرض الواقع كانت المسافة تتراوح ما بين ميلين وأربعة، وأحياناً إلى نصف ميل وأقل حسب أهواء الضباط الإسرائيليين المتواجدين على متن الزوارق البحرية الإسرائيلية «الطرادات».

وأوضح أن هناك مواسم لصيد السمك، سيما موسم صيد السردين، الذي يحتاج إلى مسافة لا تقل عن ١٥ ميلاً داخل البحر حتى يتم اصطياده، لكن جنود الاحتلال لا يسمحون بالدخول إلى هذه المسافة ويقومون بإطلاق النار على الصيادين من طراداتهم، رغم أن المادة (١١) من البروتوكول الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نصت على حق قوارب الصيد الفلسطينية الإبحار في المنطقة المعرفة بـ(L) والتي تمتد ٢٠ ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ.

٢٥ مليون دولار خسائر قطاع الصيد

وعن الخسائر التي لحقت بقطاع الصيد جراء الممارسات الإسرائيلية، لفت عياش إلى أنه وحسب إحصائيات الثروة السمكية فقد بلغت قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة ملايين دولار، موضحاً أن جنود الاحتلال لا يتورعون لحظة عن إلحاق الضرر والأذى بالصيادين، حيث دمروا لهم العديد من قوارب الصيد (حسكات، لنشات)، ومزقوا الشباك، ونهبوا ٥٥ ماتوراً، منها ٢٣ في رفح، و١٠ في خان يونس، و٢ في المحافظة الوسطى، و٢٠ في غزة).

ونوه إلى أن عدد الصيادين الذين يمارسون مهنة الصيد في قطاع غزة ٣٠٠٠ صياد موزعين على أنحاء قطاع غزة، وهذا يعني أن حوالي ٤٠ ألف شخص يعيشون من وراء مهنة الصيد، مناشداً المجتمع الدولي واللجنة الرباعية بالضغط على إسرائيل لإجبارها على وقف كافة الانتهاكات بحق الصيادين، والسماح لهم بالدخول في المناطق المسموح بها حسب البروتوكول الموقع، من أجل ممارسة الصيد دون خوف أو عوائق.

مواجهة شعبية وسلمية

وفي السياق ذاته أكد النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية على أن الصيادين يمنعون من الدخول لمسافات مقرة قانونياً ودولياً، مبيناً أن الاحتلال يضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات الموقعة ويمنع دخول الصيادين إلي عرض البحر لنيل رزقهم وعوائلهم.

ولفت الخضري إلى استشهاد وإصابة عدد من الصيادين جراء إطلاق النار عليهم والاعتداء المباشر عليهم بالضرب خلال احتجازهم، إضافة لتمزيق شباكهم ومعداتهم وقواربهم، معلناً استعداده ولجنته للتضامن مع الصيادين لأنهم يعملون في قطاع حيوي ويعانون جراء الحصار الإسرائيلي البحري والاستهداف المباشر بإطلاق النار والاعتقال في عرض البحر.

وبيَّن أن نتائج المواجهة الشعبية والسلمية ضد الحصار البحري والبري والجوي، وضد العدوان جيدة، معتبراً أن الانجاز فيها تراكمي، وأن الشعب الفلسطيني في نقطة أقرب ما تكون إلى كسر الحصار، الذي يحتاج إلى مزيد من العمل ومزيد من الجهد الجماعي والرؤية الشمولية في كيفية إنهائه».

صلاح: الخسائر اليومية تقدر بـ٧٠ ألف دولار

بدوره قال المهندس جهاد صلاح من الإدارة العامة للثروة السمكية بوزارة الزراعة المقالة إن خسائر الثروة السمكية اليومية نتيجة إغلاق البحر تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، منها خسائر مباشرة تصل إلى ٧٠ ألف دولار، إضافة إلى خسائر أخرى تقدر بنحو ٣٠ ألف دولار يومياً ناتجة عن عدم قدرة الصيادين العمل في موسم الصيد، مقدراً حجم الخسائر في شهر آيار/ مايو الماضي لوحده بما يزيد عن مليون دولار أميركي.

وبيَّن صلاح أن نحو ٣٥٠٠ صياداً وعاملاً يعملون في مهنة الصيد من خلال نحو ٧٠٠ قارب مختلفة الأحجام، يعتاش من ورائها نحو ٧٠ ألف مواطن، فيما يعمل مئات الصيادين من خلال قوارب صغيرة، وعادة لا يكونوا مسجلين ضمن النقابة، ويتركز غالبيتهم في محافظة شمال القطاع.

وتطرق إلى الخسائر البشرية، حيث قال إن الخسائر البشرية وصلت بعد الحرب الأخيرة على غزة إلى ٣ شهداء، وإصابة ٢٢ آخرين بجروح مختلفة، فيما سُجلت نحو ١٦٦ ملف أضرار بين تدمير كلي وجزئي للمركب والمعدات، بالإضافة إلى مصادرة الاحتلال لنحو ٣٠ حسكة تجديف تستخدم للصيد، مع فقدان وخسارة معداتها أو تدميرها، بجانب مصادرة عدد (٢) لنش بحري لمدة ٥٠ يوماً، تم الإفراج عنهما بعد فقدان وتدمير معداتهما.

ترميم أرصفة الميناء

إلى ذلك أبدى الصيادون ارتياحهم لما تقوم به وزارة النقل والمواصلات المقالة من ترميم أرصفة ميناء غزة البحري وتعميق حوضه إلى جانب وضع كواسر للأمواج، معتبرين ذلك «خطوة إيجابية»، لأن هذا الترميم يساعد في الحفاظ على مراكب الصيادين في المقام الأول، إضافة إلى سهولة إرساء السفن وانتشال الأسماك والشباك دون مواجهة أي صعوبة، نظراً لتوافر الأرصفة الداخلية للميناء.

وكان الصيادون عانوا من ضيق المرسى البحري وترسب الصخور والحجارة في مياه البحر، سيما وأن الأمر لم يتوقف على هذه الناحية فقط، بل يتعلق أيضاً بالناحية البيئية، حيث أن الأمواج تعمل على سحب الرمال الذي يؤثر بدوره سلباً على الأسماك، لذلك فإن مصدات الرياح وكسارات الأمواج قللت هذا الأثر بل يكاد أن يكون معدوماً.

ويُذكر أن صيانة وترميم المرفأ البحري «الميناء» سهلت عملية النقل وإرساء المراكب، حيث كان الأمر مختلفاً في السابق بسبب ضيق المرسى والمشاكل العديدة التي تنشأ بين الصيادين بسبب ذلك، كما أن الترميمات فتحت فرصة أمام العاطلين عن العمل، إذ يعمل عدد من الصيادين ذوي الخبرة في صيانة السفن والموانئ.

من جهته، أوضح عدنان أبو عودة مدير عام «النقل والمواصلات» أن وزارته وسلطة الموانئ تعملان بصورة استثنائية لتدعيم المرفأ البحري لمدينة غزة والذي تقدر مساحة حوضه ٢٥٠ ألف متر مربع، فيما يبلغ طول رصيف الميناء ألف متر، أما العرض فيتراوح ما بين ٨ــــ١٥ متراً، وإعادة بنائه، مشيراً إلى أن تدعيم وإعادة ترميم المرفأ تشمل عدة مشاريع منها: تدعيم كاسر الأمواج وتبطين وإعادة حفر وتعميق حوض الميناء».

وأوضح أبو عودة أن المادة الأساسية التي استخدمتها الوزارة لهذا المشروع، هي حجارة السور، التي شيدها الاحتلال الإسرائيلي قبل انسحابه من غزة، على الحدود الفلسطينية المصرية، مضيفاً إن الوزارة استنفدت الكتل الأسمنتية من الجدار الحدودي مع مصر ككاسرات للموج بسبب عدم توافر الكاسر الأساسي الذي يتخذ شكل «رجل الغراب».

وقال إن تلك الكسارات من شأنها الحفاظ على المراكب من الأعطال واصطدامها بالكتل الصخرية.

تعزيز صمود الصيادين

إلى ذلك طالب عضو الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار في شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا المؤسسات الدولية والسلطة الفلسطينية، بالعمل على إيجاد برامج حقيقية تُساهم في تعزيز صمود الصيادين، وذلك من خلال برامج دعم لهم ولعائلاتهم الذين باتوا يعيشون تحت خط الفقر، داعياً المجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية والإنسانية إلى التدخل بشكل عاجل لحماية الصيادين الذين يتعرضون للعدوان والملاحقة بشكل متواصل وتمكينهم من الصيد في مياه قطاع غزة بحرية وأمان، وإلى ممارسة الضغط على الاحتلال لوقف اعتداءاته المستمرة بحقهم، خاصة عمليات إطلاق النار عليهم، واعتقال بعضهم وإخضاعهم للتحقيق والابتزاز.

وحذر الشوا من تفاقم الأوضاع الإنسانية للصيادين والآلاف ممن يعملون في مهن مساندة للصيد جراء استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وفرض منطقة لا تتجاوز ثلاثة أميال للصيد في مياه قطاع غزة الإقليمية، ومن تعاطي المجتمع الدولي مع ادعاءات الاحتلال ومبرراته الواهية التي تمنع الصيادين من ممارسة حقهم الطبيعي، وبخاصة في موسم الصيد الحالي، مؤكدا أن ادعاءات الاحتلال تأتي ضمن سلسلة الممارسات الاحتلالية المتواصلة لإحكام الخناق على الصيادين.

وأكد أن فرض الاحتلال لمسافة لا تتجاوز الثلاثة أميال هو بمثابة قتل وتهجير لمهنة الصيد في قطاع غزة، وأن الاحتلال يقوم بمطاردة يومية لمراكب الصيد حتى على مسافة أقل من ثلاثة أميال، ويطلق النيران باتجاههم، ما يعرض الصيادين لخطر الموت في لحظة، مشيراً إلى أن ما يقوم به الاحتلال في عرض البحر من منع الصيادين من ممارسة عملهم، خاصة في مواسم الصيد، يهدف إلى تسويق أسماك المزارع الخاصة بالاحتلال، لعدم وجود البديل للمواطن في قطاع غزة جراء حرمان الصيادين من دخول البحر.

واعتبر الشوا أن ذلك يندرج تحت مسمى الحرب الاقتصادية التي تشنها دولة الاحتلال على كافة القطاعات الإنتاجية، ولاسيما قطاع الصيد البحري الذي يُساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

ومن هنا يمكن القول أن ميناء غزة يستيقظ يومياً قبل الفجر، فمن الصيادين من قضى الليل على متن قاربه الموسوم بعلامات تركتها الأعيرة النارية الإسرائيلية في المياه، باحثا عن الرزق يبدأ بعرض ما اصطاده بانتظار التجار والمواطنين الذين يتوافدون لشراء الأسماك، ومنهم من قضوا ليلتهم في بيوتهم فتراهم مشغولين بالتحضير لصيد الصباح الباكر: تجهيز الشباك وترتيبها في أماكنها المخصصة على متن القوارب والسفن، تعبئة خزانات الوقود والمياه، تحضير الطعام والمؤن اللازمة للرحلة وللحالات الطارئة.

إما السيادة على الغذاء وإما الخنوع والجوع والفقر

بقلم: فؤاد أبو سيف

ينكل الفقر والجوع بملايين البشر في هذا العالم رغم الزيادة الهائلة في كميات الغذاء ونوعه التي يحول الجشع والطمع والاحتكار بينه وبين هؤلاء الجياع، كم هو مؤسف ما أورده المقرر العام للأمم المتحدة حين قال: أن متوسط دخل البقرة الحلوب السنوي في الاتحاد الأوروبي بلغ أكثر من متوسط دخل نصف سكان الكرة الأرضية، في حين يعرّف الأمن الغذائي بأنه الحصول على الغذاء بشكل كاف، ويعرّف مبدأ السيادة الغذائية بأنه: «حق الدول والأفراد في إنتاج الغذاء بأنفسهم، وذلك عبر النفاذ إلى التحكّم بموارد أساسية في هذا المجال، هي المياه والبذور والأرض»، ويقود هذان التعريفان إلى اعتبار الأمن الغذائي مسألة اجتماعية، فيما السيادة الغذائية ترتبط بالسياسة، وخصوصاً أنها أصبحت مبدأً منصوصاً عليه في دساتير بعض الدول، بعدما نشأت في أميركا الوسطى بفعل حركة الفلاحين «فيا كامبيسينا»، التي طالبت باعتماد الفلاحين ومنتجي الغذاء لها.

قُدم مفهوم السيادة الغذائية أول مرة بروما عام ١٩٩٦ من قبل الحركة العالمية "بيا كامبسينا" Campesina Via، بمناسبة القمة العالمية للغذاء التي أشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية (FAO) وتحدد السيادة الغذائية بما هي حق الجماعات والشعوب في تقرير سياساتها الزراعية الداخلية بهدف ضمان الأمن الغذائي، وذلك في أفق تنمية مستدامة. تحضر السياسة بقوة أثناء الحديث عن السيادة الغذائية، فارتباطهما العضوي يبرز واضحاً في التجربة الفلسطينية لأنها تعبر عن « حق الشعب الفلسطيني في النفاذ إلى أرضه واستثمارها، وكيف أنّه يناضل من أجلها، مؤكدةً ضرورة إشراك الشعوب في السيادة الغذائية، لأن الأهم هو تعلّق أهل الأرض بأرضهم». تحتكر الشركات العابرة للأوطان النموذج الغذائي الحالي، وتضع مصالحها الاقتصادية فوق أي مصلحة. فلم يعد النظام الغذائي اليوم يستجيب لحاجات الناس ولا للإنتاج المستديم القائم على احترام البيئة، لكنه يقوم على نموذج متجذر في المنطق الرأسمالي بالسعي للحصول على أقصى قدر من الأرباح بتدبير أمثل للتكاليف واستغلال للقوى العاملة في كل القطاعات الإنتاجية. لقد تمت خصخصة وسرقة المواد الأولية المشتركة مثل الماء والبذور والأرض التي كانت لقرون في ملكية المجتمعات المحلية، وحولتها إلى عملة صرفة تحت رحمة من يدفع أعلى سعر. أخذت الحكومات والمؤسسات العالمية تنحني لخطط الشركات العابرة للأوطان، وتتواطأ معها في ظل نظام غذائي إنتاجوي غير مستديم ومخوصص. إن «القلق" المزعوم لهذه الحكومات و المؤسسات G٨، منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي وغيرها) من الزيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على الفئات الأكثر حرمانا في بلدان الجنوب هكذا نموذج يستخدم كأداة استعمارية للهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى في الشمال، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وشركاتها متعددة الجنسية، على بلدان الجنوب.

الأزمة الغذائية :

برزت حالة الأزمة الغذائية خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث شهدت زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، والضعف الشديد للنموذج الزراعي والغذائي الحالي. فقد وصل عدد الجياع بالعالم إلى ٩٢٥ مليون جائع حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بعد أن كان ٨٥٠ مليون عام ٢٠٠٧. وسيرتفع هذا الرقم إلى ١,٢ مليار جائع في عام ٢٠١٧ حسب وزارة الزراعة الأمريكية. لكن في الواقع، إن الأزمة الغذائية الحالية هي بالفعل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نصف سكان العالم أي أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، وأن أسعار المواد الغذائية لم تتوقف عن الصعود أبدا. فقد كان هناك ارتفاع بنسبة ١٢٪ من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ و ٢٤٪ سنة ٢٠٠٧، ثم زيادة بنسبة ٥٠٪ في يناير ويوليو ٢٠٠٨ حسب مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الفاو. أما الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فتنحو نفس الاتجاه حيث زادت الأسعار بنسبة ٨٣٪ في السنوات الثلاث الماضية. خضعت الحبوب والمواد الأساسية الأخرى، التي تستهلكها شرائح واسعة من السكان خاصة في بلدان الجنوب (القمح والصوجا والزيوت النباتية والأرز...)، لأكبر الزيادات. فارتفع ثمن القمح بنسبة١٣٠٪ و الصوجا ب٨٧٪ والأرز ب٧٤٪ والذرة ب٣١٪. ورغم التقديرات الجيدة حول منتوج الحبوب، تتوقع منظمة الفاو بقاء أسعار الحبوب مرتفعة في السنوات المقبلة. ونتيجة لذلك ستظل البلدان الفقيرة تعاني من آثار الأزمة الغذائية.

لا غرابة أن تكون هناك احتجاجات ضد الجوع في مجموعة من بلدان الجنوب، كهايتي وباكستان وموزمبيق وبوليفيا والمغرب والمكسيك والسينغال وأوزبكستان وبنغلاديش والنيجر، حيث خرج الناس إلى الشارع في شكل احتجاجات خلفت عشرات القتلى والجرحى ليقولوا "كفى". تذكرنا هذه الانتفاضات بما حدث في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في بلدان الجنوب ردا على سياسات التقويم الهيكلي التي فرضها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. الأسباب هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل والخدمات العمومية التي تجعل الأوضاع المعيشية لغالبية شعوب هذه البلدان متردية.التاريخ يعيد نفسه والسياسات النيوليبرالية لا تزال تخلف ملايين الجياع. لا يكمن المشكل اليوم في نقص الغذاء ولكن في العجز عن الوصول إليه. في الواقع، تضاعف إنتاج الحبوب ثلاث مرات منذ ١٩٦٠ في حين أن عدد السكان على الصعيد العالمي قد تضاعف مرتين فقط. لم يشهد التاريخ هذا القدر الكبير من المواد الغذائية كما الحال اليوم في ٢٠٠٨. ولكن الزيادة في أسعار المواد الغذائية جعلت ملايين الناس ببلدان الجنوب، الذين ينفقون ٥٠ إلى ٦٠ ٪ من دخلهم في شراء المواد الغذائية (قد تبلغ هذه النسبة ٨٠ ٪ في البلدان الأكثر فقرا)، عاجزين عن الوصول إليها.

الثورة الخضراء

بين الستينات والسبعينات، وقعت ما يسمى بـ«الثورة الخضراء" التي تروج لها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف «نظري" يتمثل في تحديث الزراعة في البلدان غير الصناعية. فكانت النتائج المبكرة في المكسيك، وفي وقت لاحق في جنوب شرقي آسيا، مذهلة من وجهة نظر الإنتاج للهكتار الواحد، ولكن هذه الزيادة في المحصول لم يكن لها تأثير مباشر في الحد من الجوع. وهكذا، رغم ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة ١١ ٪، تزايد عدد الجوعى في العالم أيضا بنسبة ١١٪، من ٥٣٦ إلى ٥٩٧ مليون.

الأسباب ذات المدى القصير

الجفاف وغيره من الظواهر الجوية المرتبطة بتغير المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلاديش واستراليا أثرت على المحاصيل، وستواصل التأثير على إنتاج المواد الغذائية وزيادة استهلاك اللحوم خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا بسبب تغير في عادات الأكل (وفقا لنموذج الاستهلاك الغربي) والتسهيلات المضاعفة في تسمين الماشية. وستضطر البلدان التي كانت حتى الآن تتميز بالإكتفاء الذاتي، مثل الهند وفيتنام والصين إلى إستيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي المزروعة وانخفاض مخزونات الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تم تفكيكها في أواخر التسعينات. يعني أن جميع البلدان تعتمد اليوم بشكل كامل على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا، ولكن هذه الحجج الجزئية استخدمت أحيانا لتحويل الأنظار عن الأسباب الرئيسية. وهناك سببان للأزمة الغذائية قصيرة الأمد يجب تسليط الضوء عليهما: الزيادة في أسعار النفط وتزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام. كلا العاملان أخلّا في النهاية بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشا للغاية. أدت الزيادة في أسعار النفط، المتضاعفة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والمتسببة في ارتفاع كبير في أسعار الأسمدة والنقل المرتبطة بالنظام الغذائي، إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي. وقامت الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والبرازيل بدعم انتاج الوقود الزراعي نظرا لندرة النفط وارتفاع درجة حرارة الأرض. لكن إنتاج هذا الوقود الاخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء. فقد استخدمت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧ ٢٠ ٪ (من إجمالي إنتاجها للحبوب في انتاج الايثانول وستصل النسبة هذه إلى ٣٣ ٪ في العقد القادم.اعترفت منظمة الفاو في أبريل ٢٠٠٨ بأنه من المرجح جدا، في المدى القصير، أن يكون للتوسع السريع للوقود الأخضر في جميع أنحاء العالم أثر كبير على الزراعة في أمريكا اللاتينية، و يؤدي تخصيص ٥ ٪ من إنتاج العالم من الحبوب لإنتاج الوقود الزراعي مباشرة إلى زيادة في أسعار الحبوب. وبقدر ما يتم تحويل الحبوب مثل الذرة والقمح والصوجا إلى وقود زراعي، ينخفض إمداد السوق بالحبوب وبالتالي ارتفاع أسعارها. حسب وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، أدى إنتاج الوقود الزراعي إلى رفع أسعار الحبوب بما بين ٥ و ٢٠ ٪. أما المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية فيرى أن الرقم هو حوالي ٣٠ ٪ ، فيما يقول تقرير البنك العالمي أن من شأن إنتاج الوقود الزراعي أن يؤدي إلى رفع أسعار الحبوب بنسبة ٧٥٪. الواجب أخذه بعين الاعتبار بوصفه مولدا من هذا الارتفاع في الأسعار تزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام منذ انهيار أسواق الدوت كوم والعقارات. بعد انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار...) وغيرها لتكون أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها.

السياسات التنموية

أدت السياسات «التنموية» الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينيات (الثورة الخضراء، اتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية، منظمة التجارة العالمية، والإعانات الزراعية في الشمال) إلى تدمير الأنظمة الغذائية، حيث أن الإعانات الزراعية الأمريكية والأوربية الموجهة بالدرجة الأولى نحو الصناعات الزراعية الغذائية تطمس صغار المنتجين المحليين. هذا الدعم للأعمال الزراعية يحتسب بربع قيمة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة و٤٠٪ في الاتحاد الأوروبي. المستفيد الرئيسي من هذه المساعدات في الدولة الاسبانية هي الشركات الكبيرة التي تستفيد أكثر من السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوربي. ويقدر أن ٣,٢ ٪ من المنتجين الرئيسيين في اسبانيا يتلقون٤٠٪ من هذه المساعدات المباشرة، في حين أن المزارعين الصغار، التي تعيش في المناطق الريفية في أوروبا وفي الجنوب، لا يملكون فعليا أي دعم وتعاني منتجاتهم من المنافسة الغير عادلة. من البلدان المصدرة إلى المستوردة : قضت هذه السياسات «التنموية»، التي تقودها المؤسسات الدولية وبمباركة من الحكومات وفي خدمة الشركات العابرة للأوطان على نظام الانتاج المحلي المستديم، واستبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنع ومكثف خاضع للمصالح. أصبحت بلدان الجنوب، التي كانت حتى حدود الأربعين سنة الماضية قد حققت الاكتفاء الذاتي وفوائض زراعية تبلغ مليارات الدولار تعتمد اليوم اعتمادا كليا على السوق الدولية، وتستورد ما معدله ١١,٠٠٠ مليون دولار من المواد الغذائية سنويا. إن زيادة العجز الغذائي بالجنوب يعكس الزيادة في الفوائض الغذائية والتوسع في السوق بالشمال المصنع. في الستينات، على سبيل المثال، صدّرت افريقيا ١,٣٠٠ مليون دولار من الغذاء، وتستورد اليوم القارة ٢٥ ٪ من حاجاتها الغذائية.

نموذج حي – قطاع غزة :

كان قطاع غزة لوقت قريب مُصدّرا أساسيا لمحصول الحمضيات بكل أنوعها، لكن في السنوات الستة الماضية ونتيجة لظروف قاهرة فرضتها سلطة الإحتلال الإسرائيلي التي تسيطر على المعابر والمنافذ كافة أجبر المزارعين في القطاع وتحت وطأة أزمات إقتصادية وكساد كبيرين الى التحول من إنتاج الحمضيات الى إنتاج الورود والفراولة التي لا سوق لها إلا في الخارج حيث لا حدود مفتوحة ولا معابر، مما حول القطاع وفي غضون سنوات قصيرة من مصدر الى مستورد للحمضيات لسد احتياجاته ووجد المزارع نفسه ممنوعا من توريد أي من منتجاته الجديدة .

برنامج السيادة الغذائية إن حق الاستفادة من الأرض والماء والبذور، وغيرها، غير مضمون حاليا للفلاحين الفقراء. ويسبب إضفاء الليبرالية على الزراعة والتجارة إفقار قسم عريض من السكان المعتمد عيشهم على الزراعة، في حين أن قسم السكان هذا مكلف بتأمين تغذية السكان كافة. إن العولمة النيوليبرالية، في مسارها من أجل خصخصة مجالات الحياة، تهاجم الزراعة والموارد الطبيعية أيضا، هكذا بات رفع مطلب حق الشعوب في السيادة الغذائية ضرورة ملحة.

هناك أكثر من مليار جائع في العالم (الفاو٢٠٠٩). إن إنتاج الغذاء بالطرق التقليدية (كالمزارع الصغيرة التي تهدف إلى توفير الطعام للسكان المحليين) قد تم تدميرها، واستبدالها بالمزارع الشاسعة والتي أنشأتها الشركات الزراعية، أيضا إن أزمة المناخ تشكل تهديداً إضافياً على إنتاج الغذاء.

النساء أكثر عرضة :

إن النموذج الزراعي والغذائي المصنع والمقاولات العابرة للأوطان، يهددان بقاء الزراعة الفلاحية، واقتصاد الرعي علاوة على الصناعة التقليدية وتجارة المواد الغذائية على نطاق صغير، التي تضطلع فيها النساء بدور رئيس، يلزم أن يُؤخذ بعين الاعتبار اضطلاع النساء في بلدان الجنوب بنسبة ٨٠٪ من إنتاج المواد الغذائية، لذلك هن المسؤولات الرئيسات في الحفاظ على التنوع البيولوجي والبذور، وبناء عليه فإن النساء هن اللواتي يعانين أكثر من سياسات النيوليبرالية والتميز الجنسي المهيمنة في أوساط الإنتاج والتسويق.

لذلك فإن النساء (ومن ثمة الأطفال) يعانيان من الجوع على المستوى العالمي، في حين أن النساء هن المنتجات الرئيسيات للمواد الغذائية. علاوة على أن لاستعمال المواد الكيماوية والأجسام المعدلة جينيا في الزراعة المكثفة على نطاق واسع عواقب وخيمة على البيئة وصحة الإنسان لاسيما على الصحة الإنجابية.

تحرم قوانين بلدان عديدة بالجنوب النساء من الحق في الأرض حتى وإن تمتعن به، تمنعهن التقاليد والعادات من ممارسته. تعاني فلاحات عديدات بأوربا من انعدام أمان قانوني مطلق، لأن معظمهن يشتغل في أراضي زراعية عائلية، حيث الحقوق الإدارية حكر على صاحب الأرض الزراعية. ورغم اشتغال النساء فيها، لا يمكنهن الاستفادة من أية مساعدة للزرع، ومن أي نظام حصص لإنتاج الألبان.

خطوة إلى أمام

غير أن التعبئة من أجل السيادة الغذائية تُعتمد حاليا على حلفاء جدد، مجموعات نسائية، وبحارة ومستهلكون، ورعاة وسكان أصليون التحقوا بالحركة الفلاحية في نضال الشعوب من أجل التمكن من السيادة الغذائية. يتعلق الأمر بالمقترح الرئيس الذي قدم في المنتدى من أجل السيادة الغذائية المنعقد في ٢٣ فبراير / شباط عام ٢٠٠٧ في قرية سيلانغي Sélingué بمالي، أتاح ذلك اللقاء التقدم في تعريف الإستراتيجية المشتركة وسط التشكيلة الكبيرة للحركات الاجتماعية القادمة من العالم برمته، ضم اللقاء العالمي ٥٠٠ مندوبا ومندوبة من ٨٠ بلدا، أما مشاركة الأشخاص من كل القارات، المدعوون والمدعوات بوجه أخص فكانت متوازنة. كان الهدف مواصلة نقاش استراتيجي حول ما تعني الحركات الاجتماعية بالسيادة الغذائية، وحول مقترحات ملموسة مقدمة وحول سبل تنفيذها.

كان ذلك اللقاء ثمرة دعوة عالمية من حركات مهمة مثل) بيا كامبسينا Via Campesina، و المسيرة العالمية للنساء، وأصدقاء الأرض،) وتتويجا لصيرورة إعداد طويلة، ونقطة انطلاق لمرحلة جديدة لتعبئة من أجل السيادة الغذائية، إنه خطوة إلى أمام في ذاك النضال، خطوة بالغة الحيوية بالنسبة لملايين الأشخاص .

العمل الزراعي يستعد للإحتفال بيوبيله الفضي ١٩٨٦ - ٢٠١١، ويستعد لعقد اجتماع هيئته العامة / اكتوبر ٢٠١٠ كما يستعد لإعلان خطته الاستراتيجية ٢٠١١/ ٢٠١٥

إشراف عام: خالد الهدمي
هيئة التحرير: عبد الرازق فراج
محمد الرفاعي

nedaalard@uawc-pal.org
www.uawc-pal.org
Tel: 02 2980316 Fax:02 2965545

UAWC
إتحاد لجان العمل الزراعي

تطبع في مطابع الأيام

المراجع :

الفاو (٢٠٠٩) .

حبيب معلوف، (٢٠٠٩)، حين يعبر مفهوم ((السيادة)) الحدود والقوميات.

العولمة الرأسمالية على حقيقتها، (٢٠٠٨)، تقرير جان زيغلر مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الغذاء.